

الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

أن تحرر الكادحين والطبقة العاملة هوبفعل الكادحين والطبقة العاملة أنفسهم

العدد الحادي عشر - كانون الأول ٢٠١٢

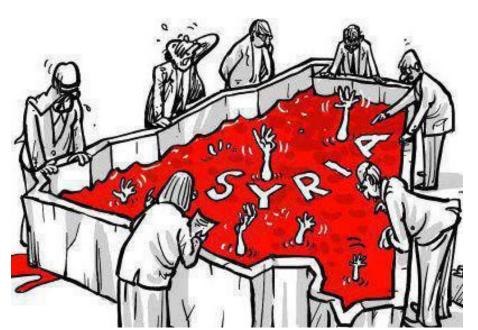
كلمة العدد

فشل النظام والمعارضة الليبرالية

ينتهي عام ٢٠١٢ ، وبلادنا تغرق في مزيد من بحار الدماء والدمار، في رد وحشى ومجرم لنظام الطغمة الحاكمة على مطالب شعبنا بالحرية والمساواة والعدلة الاجتماعية. انها سياسة الارض المحروقة التي تعمل على تكليف سكان المناطق الثائرة أثمان رهيبة على صعيدالخسائر البشرية وعلى صعيد تدمير مقومات الحياة فيها، وتحطيم نسيجها الاجتماعي، ليتركها في حالة من الرثاء والخراب ، يأمل النظام من خلال سياسته هذه أن يتحول مزاج الجماهير الثوري من رغبتها بالتغيير الى هاجس وحيدلها هي تأمين أسس البقاء بالحد الأدنى فحسب. كما يأمل النظام الفاشي من تحويل هكذا مناطق وما يفعله فيها الى انموذج ترهيب لمناطق اخرى يمنعها بذلك من اقتفاء اثر المناطق الثائرة. وما يساعد النظام الدكتاتوري في تحقيق بعض اهدافه المذكورة هو من جهة، غث المساعدات الانسانية والاغاثية التي تقدمها اطراف المعارضة السورية ولاسيما الائتلاف الوطني والمجلس الوطني وهما الطرفان الاساسيان اللذين يحظيان بتمويل هائل من العديد من الدول العربية وغير العربية، واللذين يبدوان وفق وقائع مؤكدة، انهما لا يقدمان سوى الضئيل منها في المجالين المذكورين، واحيانا كثيرة بزبائنية مقرفة . ومن جهة اخرى، فان ممار سات بعض الكتائب المسلحة المسيئة وفرض بعضها لأيديولو جية الدينية الرجعية في عدد من المناطق التي تتواجد فيها، وان كانت ما تزال محدودة، اضافة الى الخلل الذي ما يزال قائما في تنظيم ومركزة نشاطات واعمال المقاومة الشعبية المسلحة «الجيش الحر»، انما تصب في خدمة اهداف النظام في محاولته الخائبة، للان، على تحفيف او تنفير الحاضنة الاجتماعية للثورة الشعبية.

فشلت المعارضة البرجو ازية الليبر الية بشطريها المدني و الاسلامي خلال عامين في تحقيق اهداف الثورة، ورسم استر اتيجية ظافرة لكفاح الطبقات الشعبية. واليسار الاشتراكي الثوري لم يكسب نفوذا جماهيريا له بعد، في حين ان مسار الثورة ومألاتها انماهي رهن بقدرته على ذلك.

وقف المجزرة... مع استمرار الثورة



لم يشهد بلد ثورة شعبية سلمية واجهتها وحشية منقطعة النظير للنظام الحاكم مثل ما فعله النظام البرجوازي لطغمة أل الاسد.

فقد ادت وحشيته الهمجية تجاه المتظاهرين والسكان المسالمين الى حمل السلاح في وجهه، لتدخل البلاد في حلقة جهنمية من القتل والتدمير على نطاق مرعب. فقد دك النظام كل معالم المدنية في اكثر من ثلث مساحة سوريا. ولم يعد مشكوكا فيه ان عدد الشهداء، ان اضفنا اليهم المفقودين، قد تجاوز مائة الف، والجرحى باكثر من ذلك، والمهجرين واللاجئين تجاوز اربع مليون مواطن وعدد البيوت المدمرة قد تجاوز ثلاثة مليون بيت، وعدد المصانع التالفة تقارب الف مصنع... مع افتقار مربع للمواد المعيشية الاساسية من المازوت الى الخبز، وغلاء هائل في الاسعار، وتعطيل شبه كامل للاقتصاد، وخاصة ان غالبية البرجوازية الخاصة قد هربت اموالها الى الخارج، تاركة الفقر والموت للغالبية من الكادحين والفقراء.

وما يزال النظام الفاشي مصرا على متابعة سياسة الدمار والقتل بلا رادع وعلى اوسع نطاق، في حين يقوم كلا من حلفائه والدول التي تدعي صداقتها «للشعب السوري» التفاوض على مخرج لائق للطاغية وتحقيق «انتقال منظم» فوقي يجمع ما بين نظام الاسد وبعض من المعارضة الليبرالية التي اثبتت فشلها في تحقيق عوامل الصمود والنصر لثورة الجماهير الشعبية.

ويبدو في الافق ملامح صفقة روسية-امريكية تستند على اتفاق جنيف التي صدر في نهاية حزيران من العام الماضي، يرسم تفاصيلها الاخيرة الاخضر الابراهيمي. الذي يهدد بان عدم قبولها- والتهديد موجه اولا للمعارضة- يعني ان تسقط سوريا في «الجحيم». وعوضا من ان تعبر المعارضة الليبرالية عن موقفها السياسي المستقل فإنها ما تزال اسيرة مصالح وقرارات الحكومات الداعمة والممولة لها وخاصة قطر والسعودية، اللتين تحددان لها مواقفها السياسية، وليست مصالح الشعب الثائر. وبذلك اصبحت هذه المعارضة الليبرالية لاعبا هامشيا وتابعا.

ان الدعوة الى وقف المجزرة والقتل مع الاستمرا ر في التظاهر وعدم القاء السلاح حتى رحيل كامل نظام الطغمة، هو موقف يمكن ان تفهمه الجماهير الثائرة، ويصب في مصلحتها الراهنة ويعزز من امكانيات انتصار الثورة الشعبية.

شهداء اليسار الثوري سالم خلف السبسبي

الرفيق الذي استشهد تحت التعذيب في أقبية فرع الأمن العسكري في دمشق

سالم خلف السبسبي من مواليد عام ١٩٦٠ أنهى دراسة معهد الاتصالات عام ١٩٨٠ يعمل في مؤسسة الاتصالات في درعا متزوج وله أربعة أبناء: أشرف، أيسر، أيهم، أكثم.

اعتقل أبناؤه أشرف وأيسر منذ أربعة أشهر، وبعد ثلاثة أشهر خرج أشرف وبقى أيسر قيد الاعتقال ولا يزال.

اعتقل الرفيق سالم بتاريخ ٤ ١-٤ من قبل دورية امن عسكري بدلاً عن ابنه أيهم المتواري إلى حين أن يسلم نفسه، وأرسل إلى الفرع ٢١٥ في دمشق. وهناك بتاريخ ٢١٥ في الصالة التي يضعون فيها اكثر من ٨٠٠ معتقل لم يتكن من



احتمال المكان الذي يقتل فيه يومياً العديد من المعتقلين، فأخذ وضعه الصحي النفسي يسوء، بدءا بصداع ثم تشنج بيده اليمنى بعد ذلك تطور لتشنج عام مع نزف من الأنف. صاح زملاؤه بالسجان ان سالم يموت فما كان من سجانه إلا أن انهال عليه بالضرب بالكرباج وهو فاقد للوعي ثم فارق الحياة بعد نصف ساعة مساء ١٩-٥-١٠٠. ولم يتم تسليم جثته حتى اليوم. المجد والخلود لرفيقنا ولشهداء سوريا، والخزي والعار للقتلة

بيان

بيان هام حول الدعم المالي و الإغاثي للثورة السورية

بسم الله الرحمن الرحيم

يؤكد اتحاد تنسيقيات الثورة السورية أنه و منذ تأسيسه و حتى اليوم لم يتلقى أي دعم مالي مباشر أو غير مباشر من أي من الكيانات المعارضة التي تم تشكيلها باسم الشعب السوري منذ انطلاق ثورته المباركة بدءاً بأول كيان تم تشكيله مروراً بالمجلس الوطني السوري وصولاً الى الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة و الثورة الموجود حاليا.

و انطلاقا من كون الاتحاد ممثلا لنبض الشارع الثائر الذي خرج من بين جنباته فانه يؤسفنا ما يجري في الثورة السورية في الأونة الاخيرة فيما يتعلق بالدعم المالي و الاغاثي حيث بات الدعم المالي الموجه لثورة السورية و اغاثة الشعب السوري يتحول بجزء كبير منه الى مال سياسي موجه لشراء الولاء أو لتسويق بعض الشخصيات في الثورة و تعويمها و فرضهم كقادة لثورة رغماً عن إرداة الشعب السوري البطل في الوقت الذي يتم تغيب و تهميش من يُعبرون حقا عن إرداة هذا الشعب المنكوب و سعياً ممن يتبعون هذا النهج لفرض نفوذ لتجار المال و الدماء في هذه الثورة المباركة غير آبهين. مما يعانيه الشعب السوري من آلام و جراح لا زالت تقطرُ منها الدماء حتى يومنا هذا .

و ان حال مخيمات اللجوء السورية في دول الجوار حالياً هو أكبر دليل على هذا الخلل الكبير ، فالوضع المُزري الذي وصلت اليه تلك المخيمات و التي لم تعد تملك الجد الادني من مقومات العيش الانساني هو وصمة عار على جبين الإنسانية و على جبين كل من يدعي أنه صديق لشعب السوري .

كُلُ ذَلكَ يحدث و نحن نسمع بمؤتمر هنا و حملة هناك لإغاثة و دعم الشعب السوري ، فالموال تجمع باسم هذا الشعب ثم لا نجد لذلك انعكاس يُذكر على الداخل أو على مخيمات اللجوء.

و إننا هنا نحذر كل من يقوم باستغلال موقعه في الثورة سواء كان ناشط أو معارض أو تحت أي اسم آخر يجعله ممن يحسبون على المعارضة أو على صفوف الثورة من السير في مثل هذا النهج من التسلق على ثورة الشعب السوري و التجارة بدماء الشهداء و آهات الجرحي لشراء ولاء هنا أو بناء مجد شخصي هناك و نؤكد أن الشعب السوري الذي ثار ضد الظلم و الفساد و تسلط نظام الاسد هو شعب واع و لن ينسى كل من قام باستغلال الثورة السورية لمصالحه الشخصية الضيقة و سيقوم بمحاسبته في سوريا الجديدة الحرة التي تحترم حقوق أبنائها و تحفظ لهم كرامتهم .

الرحمة لشهدائنا و الشفاء لجرحي عاشت سوريا حرة أبية

البورجوازية السورية تستمر

وكالات - باتت الأموال التي حولها رجال أعمال سوريون هاربون من نظام بشار الأسد إلى مصر حائرة بين الاستثمار في العقارات أو البورصة أو القطاع الصناعي، في حين فضل سوريون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجارة التجزئة كمجال لاستثمار أموالهم التي فلتوا بها من النظام السوري.

وقال خليل العجيلي، وهو ناشط سياسي سوري مقيم في مصر إن أكبر ١٠ رجال أعمال في سوريا وصلوا إلى مصر خلال الأيام الماضية، ولكن من الصعب الكشف عنهم.

أضاف أن معظم من ينتمون إلى الطبقة البرجوازية في سوريا فضلوا اللجوء إلى مصر، مؤكداً أن عشرات الملايين من الدولارات وصلت من سوريا إلى مصر ولكن لا يمكن حصرها بدقة.

وقال إن ثلث الاقتصاد السوري انتقل إلى مصر بعد الثورة في سوريا، لكن لا يوجد مصادر محايدة تؤكد هذه الأرقام أو تنفها، مضيفاً أن كبار جال الأعمال السوريين فضلوا الاستثمار في البورصة أو إيداع أموالهم بالبنوك المصرية لحين وضوح الرؤية وضخها في استثمارات.

وتقدر الاستثمارات السورية داخل مصر بما يتراوح بين ٤٠٠-٥٠ مليون دولار، في حين يقدرها آخرون بأكثر من ذلك ،خاصة أن السوريين باتوا يتعاملون بغزارة مع البنوك المصرية من حيث الإيداعات وفتح الحسابات.

وقال نزار الخراط، رجل أعمال سوري ورئيس اللجنة التنسيقية للثورة السورية في مصر ورئيس مؤسسة البيت الدمشقى إن هناك عددا كبيرا من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين الذين جاؤوا إلى مصر بعد اشتداد قصف الجيش النظامي السوري لهم ولمصانعهم وأعمالهم.

وأوضح الخراط أنه يتم حاليا تأسيس تكتل اقتصادي يجمع بين رجال الأعمال السوريين في

في تهريب اموالها

مصر وهم أغلبهم من حلب.

وقال باسل الكويفي (الصورة) ، مستثمر سوري بمصر ورئيس الغرفة التجارية السابق بدمشق وعضو المجلس الانتقالي السوري إن أعداد رجال الأعمال السوريين والمستثمرين الذين قدموا إلى مصر تضاعف خلال الثلاث أشهر الأخيرة.

أضاف أن معظم المستثمرين السوريين بالقاهرة اتجهوا لافتتاح مشروعات صغيرة ومتوسطة ليضعوا فيها أموالهم التي جاؤوا بها من بلدهم، مقدرا عدد رجال الأعمال السوريين الذين وصلوا إلى مصر بـ٣٠٪ من أعداد رجال الأعمال الذين فروا من سوريا والبالغ عددهم حوالي ٥٠ ألف

وأضاف الكويفي أن كبار المستثمرين السوريين اتجهوا إلى الاستثمار في البورصة ِ المصرية وبعض دول الخليج وأوروبا، موضحا أن المستثمر السوري يفضل اللجوء إلى مصر لسهولة إجراءات الدخول والخروج منها وسهولة الحصول على إقامة، بالإضافة إلى توافر الأيدي العاملة الرخيصة

وأشار إلى أن معظم المستثمرين السوريين الذين وصلوا إلى القاهرة من الطبقة المتوسطة والممتازة أيضا، وأن هناك عددا المليار ديرات السوريين اتجهوا إلى دول مجاورة وخاصة التابعين لنظام الأسد.

وأضاف الكويفي أن هناك عددا كبيرا من السوريين أقاموا مشروعات جديدة في مصر مثل المطاعم والمقاهي وورش الخياطة والصناعات النسيجية، كما أقبل عدد من اللاجئين السوريين على فتح حسابات لهم بالبنوك المصرية لإيداع الأموال التي انتقلوا بها من بلدهم أو استقبال حوالات من حساباتهم من بنوك خارج سوريا. وقال خلدون الموقع رئيس مجلس الأعمال

السوري المصري في تصريحات صحافية منذ أيام إن مجموعة من رجال الأعمال السوريين، بدأوا

ضخ استثمارات جديدة في السوق المصرية تتجاوز ٠٠٠ مليون دولار في مجالات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والخيوط والأقمشة في العديد من المدن الصناعية المصرية.

وأكد أحمد غنام عضو غرفة الصناعة بدمشق والقيادي السوري اللاجئ في مصر أن هناك أعدادا كبيرة من السوريين وصلوا إلى مصر مع زيادة قصف قوات الأسد لهم.

وأوضح غنام أن السوريين في مصر يتركزون في مدينة ٦ أكتوبر غرب القاهرة والرحاب شرق القاهرة، خاصة من ذوى الملاءة المالية والطبقة المتوسطة ويتواجد الحرفيون منهم في منطقة عين شمس خاصة الذين يعملون في القطاعات

وقال إن هناك عددا من السوريين أقام مشروعات غذائية في منطقتي المهندسين و٦ أكتوبر وتتكلف هذه المشروعات ما بين ٥٠٠-٢٠٠ ألف جنيه. وأكد غنام أن المستثمرين من رجال الأعمال الكبار اتجهوا للاستثمار في البورصة المصرية لحين استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي.

وأشار إلى صعوبة تحويل الأموال من داخل البنوك السورية إلى الخارج بسبب منع السلطات النقدية ذلك، لذا فإن معظم الأموال جاءت إلى مصر إما تم نقلها نقدا أو عن طريق تحويلات خاصة من البنوك اللبنانية.

ومن جانب آخر أكد عدد كبير من مديري الفروع بالبنوك المصرية عن زيادة كبيرة في حسابات السوريين سواء بمبالغ ضخمة أو متوسطة سواء عن طريق إيداعها أو استقبالها في حساباتهم عن طريق حوالات من الخارج.

وقال عبدالعزيز الصعيدي، مدير عام فرع بنك الشركة المصرفية العربية الدولية إن معظم البنوك رصدت تزايداً في حسابات السوريين بالبنوك

وأوضح أن هناك تسهيلات من جانب البنوك في فتح حسابات للاجئين السوريين، حيث لا يشترط البنك أوراق الإقامة لفتح حساب للسوري المقيم

وأضاف الصعيدي أن معظم الأموال يتم إيداعها نقدا أو استقبالها عن طريق حوالات من بنوك خارجية مثل بنوك لبنان والسعودية.

وكشفت الأرقام الصادرة عن هيئة الاستثمار السورية تراجع عدد المشاريع القائمة في سوريا في الفترة من أول يناير ٢٠١٢ حتى نهاية سبتمبر من نفس العام بنسبة ٧٤٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١١ نتيجة الأحداث التي تمرُّ بها سوريا والعقوبات الاقتصادية المفروضة على مجمل

الجماعات المقاتلة مرايا الفاشية ومصائرها



-1-

ساهمت الطغمة العسكرية في تسهيل إنطلاق ثلاث حالات عسكرية فاعلة للسيطرة على سيرورة الإنتفاضة الشعبية الثورية وإحتجاز فاعليتها وتبديدأثرها إن أمكن بصراعات فرعية، وهي بمثابة مصدّات أو متاريس دفاعية عن نواتها الحربية الصلبة ومراكزها العصبية، إثنان منهما ثمرة لإتفاقات غير مرئية بذاتها ومرئية بأثرها :إتفاق مع حزب العمال الكردستاني لإطلاق يديه في الأماكن ذات الأغلبية الكردية مما دفعه لنقل مجموعات مدربة من مقاتليه من المعسكرات العراقية والتركية إلى سوريا والعمل على تجنيد شباب وفتيات من قاعدته السياسية وإخضاعهم لدورات تدريب عسكري في معسكرات نشرت صور بعضها المواقع الألكترونية في أطراف القامشلي وعفرين... لتتوسع فاعليته تدريجياً بإدارة حواجز العبور إلى المناطق ذات الأغلبية الكردية، وتمكينه من السيطرة على المواد التموينية وتوزيعها، وإنشاء مدارس لتعليم اللغة الكردية، وتحويل أبنية عامة إلى مراكز تحقيق وسجون خاصة... والأهم من ذلك حصار آثار الإنتفاضة في المناطق التي باتت تحت سيطرته والحؤول دون التمدد إليها ومعاقبة

كل من ينضم إليها، وإعادته التذكير من حين لآخر بالوضع غير المحسوم لحقوق الشعب الكردي في سوريا، وأن المعركة الأساسية للشعب الكردي تبقى مع السلطات التركية حيث أكبر توضع عددي للأكراد.

وإطلاق سراح مجموعات من المقاتلين السوريين والعرب، بموجب قرارات عفو خاصة، المعتقلين على ذمة الملف الجهادي العراقي وفتح الإسلام وسواهما وتسهيل دخولهم إلى الجغرافيا العسكرية للإنتفاضة، وتكفلوا بخبراتهم وعلاقاتهم غير المنقطعة في السجون-بعضهم كان بحوذته بتسهيل من الأجهزة الأمنية وإدارة السجن ثلاث أجهزة إتصال وهو في سجنه منها ما هو خاص بشبكة الثريا المرتبطة بالأقمار الصناعية والمحظور إستخدامها على السوريين-مع القواعد الجهادية من الدول العربية إلى ساحة جهادية جديدة. وهاتين من الدول العربية إلى ساحة جهادية جديدة. وهاتين جزء من الإنتفاضة الشعبية وأنهما مشاركتان بها وفق قناعاتهما وبرنامجهما.

الحالة الثالثة من الجنود والضباط المنشقين وأبناء القرى من الفلاحين والعمال المياومين والملتحقين

بهم من طلبة الجامعات والمناضلين الثوريين، كانت ولم تزل نتيجة موضوعية للقمع الوحشي والجنون الفاشي البهائمي، هم من المناضلين السلميين الذين دفعتهم الشروط الفاشية القسرية لحماية أهلهم وممتلكاتهم وبذل حيواتهم في سبيل ذلك، وفق إمكانات محدودة من حيث التسليح والتدريب وتوفير المعدات والذخائر، وهذا التشكيل بعموم التسميات المتداولة عنه، مكون عضوي من الإنتفاضة في أفقها الثوري التحرري، ولا يمكن فصله عنها سوى بنوعية المهمات التي باتت شكلا من تقسيم العمل الثوري في الشروط اللامركزية التي تحكمها.

−۲−

تجرأت عموم الجماعات السياسية والمواقع الألكترونية التي تروج بتنويعات متعددة لخطاب الإنتفاضة على حزب العمال الكردستاني وجماعاته المتجددة بإسم الإتحاد الديموقراطي الكردستاني وهي محقة، في كونها تنتقد حزباً سياسياً يختار اللحظة الأكثر حسماً في النضال الشعبي الثوري للشعب السوري ليقايض كصيرفي ومرابى، بقضية عادلة لشعب أساسها الحرية وحقه في تقرير مصيره، على دور الشرطي الفاشي الصغير في دراما الإنتفاضة الشعبية الثورية،ولكون هذا الحزب قد وقع في زمن مضى وما يزال ضحية لفكره السياسي الإنعزالي وممارساته الفاشية السافرة رغم الأقنعة الأيديولوجية التي يتستر بها من لفظية يسارية إنتقائية، لمقايضة قضيته التي باتت إفتراضية مع عموم أنظمة الحكم المحيطة بتركيا، ولم يتمكن هذا الحزب في تاريخه الممتد إلى أكثر من أربعة عقود من إقامة أي تحالف مع القوى الثورية في كل الساحات التي يعمل بها، على العكس من ذلك ناصب معظمها العداء العلني، والعنفي إن مكنته الشروط من ذلك. وكأن في ممارسة هذا الحزب شكل مبتكر من العقابية الإستبدادية الجديدة التي تتكفل بإذاء الجماعات الثورية في البلدان الأربعة حيث التواجد التاريخي للشعب الكردي.

لكنها بالمقابل صمتت عن جبهة النصرة وبعض الجماعات التي يشكل التكفير ركناً عضوياً في ممارستها. والمناضلين الثوريين إشتبهوا من وقت

بهذه الجبهة وعملياتها التي ذكرت بنشاطات لجماعات جهادية أخرى في زمن سابق برز فيها إسم أبو القعقاع وغرباء الشام وعموم التسهيلات الأمنية التي هبطت فجأة أمام من يريد الجهاد في العراق، وتصعيدها اللفظي وإنفراديتها،ومن إلتقاهم بمصادفة قال: أنهم يتمتعون بإمكانات مادية وعسكرية من عتاد وذخائر ماتفتقده معظم الكتائب المقاتلة، ولمس ميلهم للعزلة والسرية في عصر الثورة المفتوحة على الهواء الطلق من الحوارات والنقاش الثرية لا الإنقلابات التآمرية المغلقة، وإنتبه لتواجد مقاتلين من جنسيات عربية وغيرها في صفوفهم، وتبقى العزيمة الكفاحية العالية والرغبة بالتضحية الصفة السائدة عند مقاتليها... والإشتباه السائد هو علاقة بعض قياداتهم بالمخابرات السورية بشكل مباشر أو عبر حلفائها التاريخيين من التنظيمات الإسلامية: حركة حماس-منظمة الجهاد-حزب الله-الأحباش وسواهم، ودخول هذا التنظيم في شبكات إرهاب دولية عاجز عن السيطرة عليها وتبصر مساراتها وأهدافها، مما يسهل الوقوع في أحابيل ما تخطط له. ولطالما سارعت هذه الجماعة لتبنى عمليات عسكرية تبين بعد وقت قصير أنها من فعل الطغمة العسكرية وتخطيط ضباطها من جهة توقيتها الذي تلازم على الدوام مع مبادرة سياسية عربية أو دولية أو زيارة مبعوثين دوليين أو عرب،وأنها قررت التغريد خارج سرب الإنتفاضة الشعبية بإنتاج خطاب إنعزالي فاشى بعموم تكويناته الفكرية وإستهدافاته السياسية، ولا يحمل أي قيمة من قيم الإنتفاضة الشعبية الثورية.

-٣-

في حمأة جنون العدوانية الفاشية الحربية، والتباينات في توجهات القوى الميدانية للإنتفاضة، تشق بعض الجماعات طريقها الخاص، في تغييب للبوصلة الثورية،والمناضلون الثوريون يفقدون القدرة تدريجياً في جدوى إعتماد خطة سد الذرائع، بعد الصمت عن حصار بلدتي الزهراء ونبل الشيعيتين في شمال حلب والذي تجاوز الأشهر،وعن السرقات المهولة لمستودعات المنطقة الحرة شمال حلب قرب بلدة المسلمية والتي قدرت بمئات الملايين، وعن الخوات التي يدفعها الصناعيون بصمت في منطقة الشيخ نجار الصناعية وسواها لحواجز الجيش الحر،حين إخراج بضائعهم من مستودعات مصانعهم، وعن الإيذاءات المتعددة للمنشآت الحكومية، وعن العمليات المنظمة لسرقة الآثار، وعن السلبطة على بيوت ومزارع المواطنين في الأرياف والمدينة.

بيوت ومرازع المواطنين في الاريات والمدينة.

في الجيش الحر في عندان «أحمد عفش» وإعزاز «عمار داديخي». وعن الخطف بغرض طلب الفديات الكبيرة والذي بات يتوسع في مناطق تقع تحت سيطرة بعض كتائبه، وعن تجاوز نسبة الشبيحة السابقين وربما مزدوجي الإنتماء حتى اليوم، في بعض الكتائب لما يتجاوز أغلبيتها، وعن توسيع الكتائب المقاتلة دون تدقيق وتبصر لتشمل بينهم الزعران ومدمني المخدرات واللصوص وأصحاب السوابق واللواحق الجنائية... وعن كون الأحياء المحررة هي بالحقيقة أحياء بلا سكان، تركها معظم سكانها وإلتحقوا بأماكن المهجرين أو غادروا المدينة... إنطلق الشعب بنوع من الطمأنينة للجيش الحر بكونه الحامي للكفاح السلمي وليس المحتمي بالسكان المسالمين والمتعاطفين معه ومع خيارات الإنتفاضة الشعبية الثورية والتي هي إنتفاضاتهم قبل سواهم.

- <u>£</u> —

تم غض البصر عن هذه الحقائق، لتكثيف النيران على الهدف المركزي للإنتفاضة، مشفوعين بقوة الإعتماد على فعالية مصول القوة الثورية الدافعة وقدرتها على تنظيف السير القبيحة والتواريخ الشائنة والممارسات التي تحمل الإرث الفاشي بعموم تلاوينه. تجاهل حقيقة أنه في مدينة حلب تتركز أكبر مافيات الجريمة المنظمة التي تتمتع بحماية فائقة من السلطة وتحت إمكاناتها قدرات مالية مهولة عملت ولا تزال في الأنشطة الأكثر ربحية الدخان والمخدرات والأدوية والأسلحة... وأن في المدينة أحياء من الهوامش لا يمكن السير ويها ليلاً قبل ١٨ آذار ٢٠١١ بسبب من حوادث فيها ليلاً قبل ١٨ آذار ٢٠١١ بسبب من حوادث كتائب الجيش الحر أن ينشط فيها، وبات الكثير كتائب الجيش الحر أن ينشط فيها، وبات الكثير من قواعد المافيات جزءً من قواعده.

أمل الشعب ولم يزل في الإنتفاضات الشعبية الثورية ودور العزيمة الكفاحية التي تتمخض عنها أن تساهم في تحقق المقدمات التاريخية لتحرر الصراع من مملوكيته التي تحكمت بالصراعات السياسية لقرون ماضية، وها إن الشعب الأعزل يجد نفسه عاجزاً عن التدخل في مجرياته، كأنه أسير حتمية إجتماعية—تاريخية لاتنفتح إلا لتغلق من جديد. لقد هيئت الطغمة العسكرية ساحة محددة للصراع السياسي وطردت منه بالإعتقال والقتل والترهيب كل المناضلين الممكنين والمرشحين للدخول به، ليقع أسير الحتمية العسكرية وشروطها الثلاثة المتناسلة من بعضها: العسكرة والأسلمة العمياء—التبعية.

عزيز تبسي حلب تشرين الأول ٢٠١٢

((إضراب العزة))



بدأت عدة محافظات سورية صباح ١ك ٢٠١٢ اضراباً (شاملاً) يستمر يومين اثنين تحت شعار) يد واحدة لا تنجز الكثير . . و فكرة واحدة لن تسقط الطغيان) في ما أطلق عليه اسم «إضراب العزة».

وشهد الاضراب استجابة قوية في محافظات حماه، درعا، ادلب، حلب، ومشاركة جزئية في بعض أحياء دمشق وريفها، وذلك بحسب ما أفادت صفحات الناشطين القائمين على فكرة الإضراب. وبث ناشطون صورا ومقاطع فيديو لاغلاق الاسواق وشلل الحركة المروية في عدة أحياء ومدن وبلدات من مختلف المناطق السورية.

وقال ناشطون أن اسواق الطويل والحاضر والبرهان وأسواق أخرى بحماة شاركت في الاضراب، اضافة الى سوق»خربة غزالة» بدرعا، و«خان شيحون» بادلب وغيرها، كما لوحظ خلو شوارع بلدة «الحارة» في ريف درعا من السيارات وخاصة العمومية، بحسب ما أفاد ناشطون وظهرت مقاطع مصورة.

وكان منظمو الاضراب قالوا في بيان منشورعلى موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «إننا ندعو جميع المواطنين لإطلاق إضراب (العزة) يومي السبت والأحد ١٩/ ٢٠١٢/ ٢٠١٢/ تأكيداً على أن الشعب الحر هو صاحب القرار فيما يتعلق بمصيره وأهداف ثورته، وإعلاناً لموقفه الرافض للعيش في الظروف المهينة التي يصطنعها النظام، وتوحيداً للجهود الساعية لإيقاف القتل والتدمير».

وقامت قوات النظام الدكتاتوري بمحاولة كسر الإضراب بالقوة عبر كسر أقفال المحال التجارية المغلقة.

ويأتي الاضراب الحالي في سياق عدة اضرابات مماثلة تمت الدعوة اليها سابقا مثل «اضراب العاصمتين» و «اضراب الكرامة» في سياق الثورة الشعبية التي تشهدها سوريا منذ ٢٠ شهرا خلت.

هل تحتاج القضية الفلسطينية إلى إنكار وقوع المحرقة؟

قامت الدنيا ولم تقعد لأن محمد البرادعي انتقد عرضاً منكري الهولوكوست (المحرقة) في حديثه مؤخراً مع جريدة ألمانية عن الإعلان الدستوري الجديد وتداعياته. ولا تهمني هنا مواقف البرادعي ذاته، لكنني أود الوقوف قليلاً أمام تلك المأساة الحقيقية المتمثلة في اعتقاد الكثير من أنصار قضية فلسطين في بلادنا أن الإخلاص لتلك القضية يقتضي منهم إنكار وقوع المحرقة أو على الأقل التقليل من شأنها.

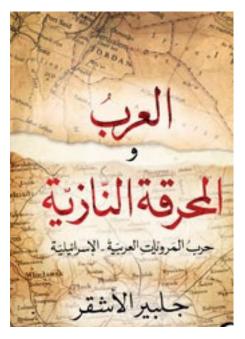
يحكى أن رجلا كان يعيش في الغابة، فرافق دبا وقامت بينهما علاقة وطيدة، وراح الدب المخلص يتفانى دفاعا عن صاحبه. وذات يوم، بينما يغط الرجل في النوم، حطت على وجهه نحلة خاف الدب أن توقظ صاحبه من النوم، فتناول صخرة كبيرة، ورماها على رأس الرجل، وبدلا من قتل النحلة قتل صاحبه. وحال الغيورين على قضية فلسطين حينما ينكرون وقوع المحرقة أو يقللون من أهميتها كحال هذا الدب. فمن حيث لا يعلمون يلحقون أبلغ الضرر بقضيتهم ويقدمون لعدوهم هدية غير مقصودة لكنها ثمينة.

الصهيونية يا سادة تقوم على زعم جوهري تحاول به التغطية على طابعها الاستعماري الاستيطاني العنصري، وعلى اجتثاثها لشعب فلسطين من أرضه ولعبها دور كلب حراسة المصالح الإمبريالية في الشرق الأوسط، وهذا الزعم هو أنها تجسيد المسألة اليهودية، والرد التاريخي على قرون من معاناة اليهود واضطهادهم بلغت ذروتها تجميد بصعود هتلر إلى السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٣، تمهيدا للإبادة المنهجية لليهود اعتبارا من ١٩٣٣، فيما أسماه النازيون «الحل النهائي». وتضيف فيما أسماه النازيون «الحل النهائي». وتضيف مكملا له يقول إن أعداءها إنما ينطلقون في موقفهم من كراهيتهم المتأصلة لليهود.

إزاء هذا الزعم الرئيسي وذاك الزعم المكمل، ماذا نفعل نحن أنصار قضية فلسطين؟ أمامنا خياران. الأول هو التسليم عقولة إن الصهيونية تجسّد المسألة اليهودية وتتماهى معها، والبحث عن جذور الصهيونية في طابع خبيث لليهود متأصل

فيهم. في هذه الحالة، نكون قد وقعنا في الفخ الصهيوني وشوهنا قضيتنا العادلة، وهل من قضية أعدل منها، سامحين لعدونا الصهيوني أن يصورنا ككارهين لليهود من حيث هم كذلك. ومن حسن الحظ أن ثمة خيارا آخر هو نقد الخطاب الصهيوني من أساسه وتفكيكه وتعريته، وتفنيد مقولة تجسيد الصهيونية للمسألة اليهودية. وهذا هو خيار المناضلين ضد الصهيونية ثمن يحملون قيما إنسانية تجعلهم ينفرون من جميع صور لقهر. وتشمل صفوف هؤلاء يهودا مناهضين للصهيونية يشكلون شوكة في حلق المشروع الصهيونية.

والحاصل أن هذا الخيار يتسق تماماً مع أي قراءة جادة لتاريخ الصهيونية. فمثل هذه القراءة تبين أن الصهيونية كانت مرآة لاضطهاد اليهود أكثر من كونها نضالا ضد هذا الاضطهاد، وأنها تحالفت دوما مع أسوأ كارهي اليهود والراغبين في التخلص منهم. وليس في الأمر مؤامرة. فالصهيونية حركة رجعية تنظر إلى اضطهاد اليهود كشيء ثابت خارج عن التاريخ نابع عن التناقض الأزلي الذي لا سبيل لتذليله بين اليهود و »الأغيار ». من الذي يلقى عنده مثل هذا الخطاب هوى؟ إنهم كارهو اليهود من العنصريين الراغبين في «تطهير» أوروبا من يهودها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مؤسس الصهيونية النمساوي تيودور هرتسل كان صحفيا في فرنسا أواخر القرن ١٩، وعاصر قضية الضابط الفرنسي اليهودي دريفوس الذي اتهم ظلما بالتجسس لصالح ألمانيا. ماذا كان موقف هرتسل ممن هبوا للدفاع عن دريفوس من يهود وغير يهود مثل إميل زولا ونجحوا أخيرا في تبرئته؟ صب عليهم جام غضبه مؤكدا أنه ينبغي لليهود إزاء العداء للسامية أن يتركوا البلدان غير المرحبة بهم ويؤسسوا دولتهم بعيدا (وبمعاونة نفس الكارهين لهم الطامعين في أن تكون الدولة الوليدة رأس حربة لمطامعهم الاستعمارية). وقال هرتسل مقولته الشهيرة: «أعداء السامية سيكونون أخلص أصدقائنا». وتاريخ الصهيونية اللاحق برهن على صدق تلك المقولة، كما في علاقة وايزمان ببلفور



ولويد جورج، وكلاهما من عتاة كارهي اليهود، ثم علاقة بن غوريون بالنازية.

ولسان حال منكري المحرقة من الغيورين على فلسطين هو أن إنكارها أو التقليل من شأنه ان يُنتزع عن إسرائيل أساس «شرعيتها». وهم بذلك يضربون القضية الفلسطينية في مقتل مرتين. فهم أولاً يقبلون ضمنا بأن المحرقة، بفرض وقوعها، تعطى مبررا لإسرائيل، وإلا لما استماتوا في إنكار وقوعها. إنهم بذلك يسلمون ضمنا من حيث لا يدرون بمشروعية قيام إسرائيل لسبب بسيط وهو أن المحرقة وقعت بالفعل! ومشكلة هذا الموقف هي الخلط بين التفسير والتبرير. نعم، المحرقة أسهمت إسهاما كبيرا في قيام دولة إسرائيل، لكنها ليست سببا كافيا لبناء شرعيه لهذا الكيان. وعلى سبيل المثال، لا شك أن الحرب العالمية الأولى ثم أزمة ٢٩ الاقتصادية الطاحنة أسهمتا إسهاما كبيرا في صعود النازية. لكن هل يبرر ذلك صعود النازية؟ بالطبع لا. فبوسع المرء تماما إدانة الهمجية المتمثلة في الحرب العالمية الأولى وإدانة النظام الاجتماعي الذي أفرز أزمة ٢٩، مدينا معهما ما أفرزتاه من قمة الهمجية متمثلة في النازية. وبالمثل، بوسعنا

أن ندين الجريمة البشعة المتمثلة في المحرقة، وأن ندين أيضا الجريمة البشعة المتمثلة في اقتلاع شعب من أرضه لكي يصبح الفلسطينيون، حسب تعبير إدوارد سعيد البليغ، ضحايا الضحايا، وهي جريمة يزيدها بشاعة تلويثها لقضية ضحايا المحرقة. وتحديداً لأن الفلسطينيين كانوا «ضحايا الضحايا»، فإن لا مصلحة لهم بتاتاً في إنكار وقوع المحرقة. فالنكبة جعلت من الفلسطينيين أنفسهم ضحايا للمحرقة. ومن حق الفلسطينيين والعرب تمامأ رفض وفضح استخدام الصهيونية للمحرقة كمبرر للمشروع الصهيوني. فالرد على جريمة ضد الإنسانية لا يمكن أن يكون بجريمة أخرى ضد الإنسانية، وموجهة ضد طرف لا ناقة له ولا جمل في الجريمة الأولى. ولكن شتان الفارق بين رفض الاستخدام الصهيوني للمحرقة وبين إنكار وقوع المحرقة ذاتها، وهو ما يقود إلى الضرر الجسيم الثاني الذي يلحقه منكرو المحرقة بقضية فلسطين. فحينما يتبنى المدافعون عن قضية فلسطين حجج منكري المحرقة من «المؤرخين»، فإنهم يضعون أنفسهم في صف اليمين المتطرف الجديد في أوروبا الذي خرج من صفوفه هؤلاء المؤرخين، ومن نافل القول أن في هذا بالغ الضرر

في الصراع الدائر في مصر اليوم، يوجد نهر من الدم يفصل رفض الإخوان من منظور الثورة ورفضهم من منظور بعض الفلول (وأقول بعض الفلول لأن فلولا كثيرين آخرين انضموا عملياً إلى صف الإخوان) والثورة المضادة. وبالمثل، هناك نهر من الدم يفصل رافضي الصهيونية من منظور إنساني تحرري من جهة، والواقعين، من جهة أخرى، في فخ إنكار المحرقة اعتقاداً منهم أن ذلك يخدم قضية فلسطين، تماماً كمثل الدب الذي قتل صاحبه. ولا يمكن التطرق لهذا الموضوع دون الإشارة إلى عمل علمي جبار هو كتاب جلبير الأشقر «العرب والمحرقة النازية»، والذي نقله إلى العربية المترجم القدير بشير السباعي وصدرت الترجمة العربية عن دار الساقى في عام ٢٠١٠، وأنصح جميع المهتمين بالموضوع، بل وبتاريخ الفكر السياسي العربي في القرن العشرين عموماً، بقراءته بعناية. والأمل معقود اليوم على الثورات العربية لكي تغير أوضاع عالم عربي يصفه جلبير الأشقر بحق في كتابه المذكور بأنه «تحكمه، على حسابه، أنظمة تفرز الجهل والغباء»؛ عندئذ، سيسهم هذا الكتاب النبيل في تعليمنا كيف نعادي الصهيونية دون أن نفقد إنسانيتنا.

عمر الشافعي

يبرود السورية المحررة تدير أمورها بنفسها



وكالات

يبرود: مع تمدد الثورة في المدن السورية انكفأت مؤسسات النظام السوري وتوقفت عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، هذا الواقع دفع بسكان المدن السورية إلى البحث عن بديل يحل مكان المؤسسات الرسمية، وقد اختار أهالي مدينة يبرود ((المجلس المدني في يبرود) ليكون بمثابة الهيئة المنوط بها حفظ النظام العام في المدينة وتأمين سير الحياة بشكل طبيعي.

أبو محمود رئيس المجلس شرح في حديث لمراسل الأناضول آلية عمل المجلس قائلا: «يتألف المجلس من مكاتب: الصحة، التعليم، الهندسة، الإغاثة، القانون، والإعلام، ويضم كل مكتب متخصصين يختارون ثلاثة ممثلين يشاركون في الإجتماعات الشهرية للأمانة العامة للمجلس والتي تناقش الملفات المطروحة على صعيد المدينة».

وتمثل الهيئة الشرعية والقضائية رأس الهرم في التسلسل الإداري للمجلس، فتصدر القرارات وتحكم على المخالفين، وتعمل كتيبة أمن تم تشكيلها على تطبيق قرارات الهيئة الشرعية والقضائية وتضم مسؤولا مدنيا وعناصر وضباط شرطة منشقين عن النظام.

ويعمل المجلس على تحديد أسعار السلع الأساسية كالخبز ومازوت التدفئة كما يهتم بمكافحة إحتكار السلع الأساسية.

السلع الاساسية. ومع وجود أعداد كبيرة من النازحين الذين تو افدو ا

إلى يبرود يعمل المكتب الإغاثي على تأمين المسكن والتدفئة والألبسة للأسر النازحة والتي يتجاوز عددها ال ١٥٠٠ عائلة.

وتتابع المكاتب التابعة للمجلس أعمالها كل بحسب اختصاصه، فينظم المكتب الصحي عمل المستشفى الحكومي وينسق دوامات الاطباء لتأمين مستوى طبابة جيد للمقيمين والنازحين، كما تم تحضير فرق إسعاف مزودة بالمستلزمات الطبية، ونجح أفراد المكتب التعليمي في تأمين الكادر التعليمي والكتب المدرسية والقرطاسية مع إنطلاق العام الدراسي.

ويقوم ممثلون عن المجلس بجولات تفقدية للمرافق العامة كالمستشفى الحكومي في يبرود والمدارس الخاصة الرسمية، كما تحافظ لجان مختصة على الاملاك العامة والخاصة وتمنع مخالفات البناء. سميرة المقيمة في يبرود أشادت في حديث لمراسل وكالة (الاناضول)) بدور المجلس المدني الذي حل مكان الموظفين الحكوميين الذين غادروا المقار الرسمية تاركين المواطنين لقدرهم، أما محمد فيرى أن المجلس المدني مطالب بالمزيد من الخطوات لمكافحة ظاهرة الخطف المقلقة للمواطنين.

يذكر أن مدينة يبرود تشهد منذ انطلاقة الثورة السورية عمليات خطف تقوم بها مجموعات مسلحة للمطالبة بفدية، وقد أدت إحدى محاولات الخطف قبل أيام إلى وفاة شخص برصاص مسلحين حاولوا اختطافه وقتلوه بعدما فشلوا.

الثورات تعيد تشكيل اليسار و اقع اليسار العربي



إن غياب اليسار بوجهه الحقيقي عن الحراك الشعبي، الذي اندلع فجأة في العديد من الدول العربية، بغض النظر عن اشكاله وصوره وأساليبه وأهدافه، يطرح سؤالاً جوهرياً حول السبب في غياب الدور الفاعل لليسار، الذي بقي على مدى عقود طويلة المحرك الرئيسي لجميع التحركات المناهضة للظلم والمطالبة بالحرية والكرامة والدفاع عن حقوق الطبقة المسحوقة في المجتمعات العربية. وهذا بالطبع، سيؤثر بشكل كبير في تحديد دوره وموقعه على خارطة مابعد سقوط الأنظمة، وفي نوعية الخطاب الذي يجب أن يطرحه لمشروع بناء الدولة والمجتمع والعلاقة مع ما تفرزه صناديق الاقتراع لاحقاً!!!

إن الصورة المزيفة للأنظمة الوطنية التي نشأت على أشكال دول قطرية وطنية في الوطن العربي، غيبت الكثير من التيارات اليسارية والتيارات الوطنية، وحاربت بل وقضت على تيارات بعينها وغيبت تيارات أخرى باسم الدفاع عن الوطن ومحاربة الاستعمار والوقوف في وجه المخططات الغربية المعادية للعروبة وفي بعض الأحيان المعادية للإسلام. وبينما انحسر دور بعض الاحزاب الشيوعية بعد أن وضعتها هذه الأنظمة في قواقع رسمية ضمن هيكليات حكومية لا دور لها في الحياة الاجتماعية والسياسية، بدأت هذه الأحزاب تفقد أفضل كوادرها ومنظريها الواحد تلو الآخر، لتتحول بعد ذلك لأدوات بيد هذه الأنظمة تستخدمها كلما تعرض البلد لضغوط خارجية، تكون أسبابها الأساسية تصرفات شخصية لبعض المتنفذين في هذه الأنظمة. لكن

للأسف بقيت هذه التيارات منحسرة وغائبة عن الجماهير بتمسكها بالحلقة التي تعتبرها أساسية، وهي أن هذه الانظمة تقارع الاستعمار والإمبريالية العالمية، بينما جميع ممارساتها واستثماراتها، أي هذه الأنظمة، كانت غربية ورأسمالية بامتياز، وهذا ماكان يعرفه أبسط إنسان في الشارع العربي ناهيك عن المثقف الشيوعي. هذه الحلقة أصبحت نتير الاشمئزاز في نتيجة للتكرار المتتالي، أصبحت تثير الاشمئزاز في نفوس الشيوعيين الشرفاء والجماهير الكادحة، مما أبعد الجماهير العريضة والكوادر والأصدقاء عن هذه الأحزاب.

ان هذه الأمور الواقعية، ضرورية لفهم مسيرة التاريخ ودور بعض التيارات اليسارية في الحياة الاجتماعية والسياسية العربية. لكن للانصاف التاريخي، يجب أن لا ننسى نضالات اليسار العربي طوال سنين مضت، والتي لاينكرها الا حاقد، رغم الكبوات والعثرات. لكن الألاعيب السياسية للأنظمة العربية، التي أخذت صوراً خادعة مختلفة بين بلد و آخر، عبر السياسات التشاركية في الحكم، وإقامة بعض المنشآت بحسب المبدأ الاشتراكي، كل ذلك لم يكن الهدف منه سوى تشويه مبدأ الاشتراكية وتنفير الشعوب من الافكار الاشتراكية، لتبتعد أكثر فأكثر عن التنظيمات اليسارية، التي برأيها، إن قويت وأصبحت فاعلة، سوف تقلب الطاولة على رؤوس هذه الأنظمة لبناء مجتمعات العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والكرامة، ومحاكمة جميع الفاسدين والمرتشين. هذا للأسف مانجحت به الأنظمة وأدى بالفعل إلى ضرب مصداقية

اليسار كنتيجة لتحالفات مغلوطة مع الأنظمة التي لا تعرف سوى القمع ونهب ثروات شعوبها. ان السلبية التي مارستها الأنظمة العربية منذ الاستقلال وحتى الآن، دفع بالشعوب العربية الى رفض الواقع وانكاره والمطالبة بالكرامة والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والغد تشكل الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية تشكل الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية العناصر الأساسية لوجوده ومبدأه الذي دافع عنه ولايزال، والمسوغ لنضاله المستمر، وشعلة رفعها كقيمة حضارية وجودية تستحق التضحية.

ان الغياب غير المبرر لليسار ولو بشكل جزئي

بحسب رأيي، والذي رسخته كذلك بعض الأوساط، ممن حاولوا سرقة الانتفاضة الشعبية وركوب موجة الشارع الغاضب، يجب أن يدفع بالنخب اليسارية وأحزابها، إلى معرفة حساسية الظرف وصعوبته، لإعداد خطاب مدني مرن ومقنع ذو رسالة اجتماعية حضارية، ينطلق من التركة الفكرية المتجددة لليسار العربي كمرجع، والتذكير بنضالات اليسار الحقيقية على مدى عقود مضت، وبالشهداء الشرفاء الذين قضوا على مذبح الحرية في سبيل حياة أفضل للأجيال القادمة، والابتعاد عن الجمود العقائدي وعن اللاواقع، والانفتاح على الكل وأخذ العبرة من التاريخ، لأن ترك الأمور على عواهنها، وافساح المجال للإسلام السياسي، الذي يبتعد في أدبياته عن نظام المجتمع المدنى والحريات الديموقراطية، يعتبر ردّة حقيقية وجريمة بحق المجتمع المدني الذي تصبوا إليه المجتمعات العربية من المحيط إلى الخليج، ودفعت ثمن ذلك دمها وعرقها منذ أزمنة الاحتلال ومن ثم في مرحلة الاستقلال إلى أن انتهى المطاف إلى صراع مع أنظمة ديكتاتورية صنيعة الاستعمار نفسه، صراع دفع بالآلاف إلى اقبية السجون وإلى المنافي. إن فسح المجال أمام الاسلام السياسي وأحزابه، يعتبر صفعة بوجه الثورات العربية ضد الديكتاتوريات، وضربة قوية للحراك الشعبي وأفكار الشعوب الساعية نحو الحرية، إذ أن ذلك ليس سوى انتقال من واقع مرّ إلى واقع أكثر مرارة.

بقلم: منيار الحسن

نظام الاسد يحاول إحكام قبضته بسحق وإزالة «عشوائيات» الثوار



وكالات – وفق خطة طموحة تهدف لتفريق وشل حركة المتظاهرين والمسلحين

يعمل النظام السوري على إزالة العشوائيات وجزء من الاحياء التي يسيطر عليها الثوار.

لم يعد يتبقى لأبي محمد في المنزل الذي كان يقيم به وورثه عن جدوده في العاصمة السورية دمشق سوى غرفتن صغيرتين من الطوب اللبن وقليل من أشجار التين والإسكدنيا والتوت. فقد تم إزالته كجزء من برنامج إزالة حكومي يبدو أن دافعه سياسي.

وهو الدافع الذي يتمثل في عزل الأحياء المتعاطفة مع انتفاضة سوريا المسلحة وطمسها، وفقاً لما أكده منتقدون وجماعات حقوق إنسان وبعض المسؤولين الحكوميين أنفسهم.

نشبه الغجر الآن

ونقلت في هذا الصدد صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية عن أبي محمد الذي اصطحب زوجته وأبنائه الخمسة إلى منطقة أخرى من دمشق بعد أن تم سحق الحي الذي كان يقيم به، وهو القابون، وإحاطته بمواقع عسكرية، قوله: «نحن نشبه الغجر الآن».

وهي الحملة التي جاءت لتتعارض مع الحرب المدنية الشاملة الحاصلة في مدينة حلب (شمال البلاد). في حين يبدو أن الإستراتيجية في دمشق قد صُمِّمَت لتفريق وشل حركة الثوار من خلال

تدمير وتطويق المجتمعات التي يشرفون فعلياً على

وقال في هذا الخصوص باتريك سيل وهو مؤلف بريطاني خبير في الشأن السوري: «إن فقدوا دمشق، فإنهم سيفقدون الدولة بأسرها». وقال مسؤولون أمنيون كبار بداخل نظام الأسد إن الإزالات الجزئية للأحياء المناصرة للثوار داخل وحول دمشق هي عنصر أساسي لخطة مواجهة المسلحين الطموحة التي تشهدها البلاد في تلك الأثناء.

دروس وعبر

كما تهدف تلك الخطة إلى زيادة انتشار الميليشيات التي يمولها النظام وتعرف به «اللجان الشعبية» داخل العاصمة دمشق. وأوضح المسؤولون كذلك أن الإستراتيجية تقوم بتطبيق دروس تم تعلمها من هجمات أخرى تم تنفيذها ضد الثوار منذ بداية الصراع قبل ما يزيد عن ٢٠ شهراً، وبصورة أكثر وضوحاً في مدينة حمص.

ومضت الصحيفة تقول إن الموقف الرسمي للحكومة هو أن الدمار يعد جزءاً من خطة أساسية لطالما تمت مناقشتها لتخليص دمشق من العشوائيات المقامة بصورة مخالفة للقانون، في الوقت الذي يشير فيه مسؤولو المدينة إلى أن المستوطنات غير الشرعة تشكل ما يقرب من ٢٠٪ مدان.

وقال حسين مخلوف وهو من أقرباء الرئيس الأسد ومحافظ ريف دمشق الذي يحيط بالعاصمة: «مازالت هناك أعمال لم تُنجز، ولم ننته بعد من عمليات التطهير التي تعتبر استجابةً لأحد المطالب الشعبية». كما أثنى مخلوف على مرسوم تدمير العشوائيات الذي تتبناه الحكومة بصورة رسمية، والمعروف بـ «المرسوم الرئاسي رقم ٦٦».

وكانت الانتفاضة السورية قد بدأت بصورة سلمية في مطلع عام ٢٠١١ للمطالبة بإسقاط نظام يحكم البلاد منذ أكثر من ٤٢ عاماً، لكن القمع الوحشي للمتظاهرين حوّل المعارضة تدريجياً إلى حرب أهلية هي الأكثر دموية حتى الآن بين ثورات الربيع العربي.

الخطة تبدو فاعلة

وقدرت بعض التقديرات عدد الذين راحوا ضحية تلك الانتفاضة حتى الآن بـ ٤٠ ألف شخص، بينما لم يكشف النظام السوري عن أي أعداد رسمية من جانبه، لكن تقديراته الخاصة بمعدلات الوفاة الناجمة عن الحوادث الفردية تعتبر تقديرات ضئلة.

فيما أشار بعض مسؤولي الحكومة السورية إلى أن تكتيكات تطهير العشوائيات لازمة لإنقاذ المدينة مما يعتبرونها عصابات إرهابية مرتبطة بالقاعدة ومدعمة من دول عربية.

وكانت أعمال القتال قد احتدمت في تموز/ يوليو الماضي، حين تم اغتيال أربعة من كبار القادة الأمنيين في انفجار ضخم، استغله الثوار لشن هجوم شامل في حلب، التي تعتبر المركز التجاري لسوريا. وإذ يحاول النظام الآن منع تكرار ذلك في دمشق.

وبينما نفى حزب الله أن يكون له أي دور نشط في سوريا، أكدت إيران في أيلول/ سبتمبر الماضي أنها تقوم بمساعدة الأسد في تأسيس وإنشاء تلك اللجان الشعبية، التي يتقاضى أفرادها المسلحون من جانب الحكومة مرتبات شهرية ويحصلون على حصص غذائية، وقد نجح النظام بفضلهم في تحويل دمشق وضواحيها لمناطق أمنية مغلقة.

وقال محافظ دمشق، بشر الصبان، إن حملة الإزالات ليس لها أي علاقة بالصراع. وأضاف أنها جزء من برنامج تحديث كبير يتم العمل فيه منذ العام ٢٠٠٨. وتابع «إنها حملة إزالة وإعادة تنظيم، والأمر ليس له أي علاقة بالصراع بين العلويين والسنة».

وأشارت وول ستريت جورنال إلى أن الخطة التي يواجه بها نظام الرئيس بشار الأسد أعمال التمرد في دمشق تبدو فاعلة حتى الآن، وأنها تغير على نحو سريع صورة العاصمة وتعمق في الوقت ذاته من حدة الانشقاقات والانقسامات الطائفية.

ألف باء الثورة الشعبية السورية عن الاسلحة الكيماوية والتدخل الامبريالي



أعلن الحلف الأطلسي يوم ٤ ك / ديسمبر عن موافقته على طلب الحكومة التركية بنشر صواريخ باتريوت على الجانب التركي من الحدود التركية السورية. أعقب ذلك تصريح رسمي بتعهد المحكومة الهولندية إرسال بطاريتين من هذه الصواريخ، وتبعها في موقفها كلا من الحكومتين ستة، مهمتها تغطية حدود تتجاوز بطولها ٨٠٠ كم وبعمق من الجهة التركية نحو ٢٠ كم. لكن تصريحات بعض الخبراء العسكريين تقدر بان عدد البطاريات المطلوبة من صواريخ باتريوت لتغطية هذه المساحة هو ١٥ بطارية، لذلك يبدو هذا الاعلان بنشرها اقرب الى كونه اجراء ردعي واعلامي من كونه اجراء هجومي فعلا.

وفي الوقت نفسه، نشرت وسائل الاعلام ، وخاصة الروسية منها ، اخبارا تؤكد استلام النظام السوري لصواريخ اسكندر الروسية وهي صواريخ شبيهة بالباتريوت الامريكية وتتميز عنها بقدراتها الهجومية ، كما نشرت انباءا عن وصول ثلاثة بوارج روسية الى ميناء طرطوس غداة اعلان

الحلف الاطلسي عن موافقته على نشر صواريخ باتريوت في الجانب التركي من الحدود.

تربك هذه المناورات للقوى العظمى الامبريالية (الامريكية والروسية...) بسهولة غريبة قسم من اليسار، وحتى بعض اليسار الجذري، الذي ما يزال يعبر ، ومنذ نحو عامين من الثورة السورية، عن هاجس تخوفه من حصول تدخل امبريالي (غربي طبعا) في سوريا: مرة بحجة ان جزء من المعارضة السورية المستقرة في تركيا، والمعنى هو المجلس الوطني السوري، كان يطالب بمنطقة حظر الطيران، ومن ثم طالب بمناطق أمنة، ومؤخرا بحجة تخوفه من «توسع عدد الجهاديين» ، والأن يجد هذا اليسار حجته في نشر صواريخ باتريوت وتحذيرات الادارة الامريكية للنظام من استخدام الاسلحة الكيماوية ضد السكان، التي جاءت في تصریحات هیلاري کلینتون في ٥ ك ١/ديسمبر وتصريح اوباما في نفس الخصوص بعدها بيومين لا يصغى هذا اليسار المرتبك، ومنذ قرابة عامين من عمر الثورة السورية، الا الى وقع صدى خطى زحف الجيوش الامبريالية الغربية.

والحال، فان النظام الدموي الحاكم في دمشق هو من أوائل من تحدث عن الاسلحة الكيماوية لديه ، في تصريح للناطق باسم الخارجية السورية بتاريخ ۲۶ تموز/يوليو ۲۰۱۲ الذي هدد باستخدام النظام لها في مواجهة أي « تدخل عسكري أجنبي). في حين أنه لم تقدم هذه القوى الغربية أي دعم عسكري للمقاومة الشعبية المسلحة بالرغم من تصريحاتها القاسية تجاه نظام الاسد. ولم يتوقف النظام الحاكم عن مجزرته بحق الشعب الثائر مستخدما الاسلحة الروسية والايرانية (من براميل ت ن ت والمدفعية الثقيلة والصواريخ والطيران الحربي بكل انواعه والقنابل الفوسفورية والعنقودية والدبابات)، مسببا قتل اكثر من ٥٠ الف قتيلا وعشرات الالاف من الجرحي و عدد هائل من الاحياء والبلدات والقرى قد تم تدميرها ومسحها تماما، ونحو ثلاثة ملايين نازح والجئ. ولكن لم تنسى الحكومة السورية من التصريح بانها تؤمن تماما هذه الأسلحة «ان وجدت» برسالة مطمئنة موجهة الى كل من الولايات المتحدة

لقد استوعب الشعب السوري ومنذ اشهر طويلة درسا أساسيا هو انه لا يمكنه الاعتماد فعلا سوى على قواه الذاتية في كفاحه من اجل اسقاط النظام المتوحش، كما ان الوعي الشعبي هزأ بدوره من هذه التحذيرات الغربية للنظام بعدم استخدام الاسلحة الكيماوية، وفسرها انها تعني « ان هذه القوى الغربية تسمح للأسد باستخدام كل انواع الاسلحة ضد شعبه باستثناء السلاح الكيماوي»، الركيا وايران والسعودية وقطر) ترغب حقا (تركيا وايران والسعودية وقطر) ترغب حقا بانتصار الثورة الشعبية. لأن هكذا انتصار سيكون له قوة المثال والقدوة لكل شعوب المنطقة، و لا سيما في الممالك النفطية.

بعيدا عن هذا الصخب الاعلامي، تتابع الولايات المتحدة وروسيا مفاوضاتهما منذ توقيعهما على تفاهم جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه من هذا العام يتضمن بنود خطة توفر «انتقال منظم « في سوريا، مع محاولة كل طرف منهما توفير افضل الشروط الملائمة لمصالحه الخاصة والعمل على تجنب اندلاع حريق يشمل المنطقة. في هذا

الاضراب العام ١-٢ كانون الأول في حماة

تابعت محافظة حماة تجسيدها للثورة السلمية التي اتبعتها منذ عدة أشهر من خلال الالتزام بإضراب العزة الذي بدأ أمس السبت، ليرد النظام بطرقه الهمجية المعهودة من تخريب واعتداء على الممتلكات الخاصة للمواطنين.

وأظهر أهالي المدينة التزاماً تاماً بالإضراب الذي أعلنه اتحاد ثوار حماة يوم أمس، الأمر الذي دفع النظام إلى تكسير أقفال جميع المحلات التي وقعت عليها أعين الشبيحة إضافةً إلى سرقة ما يمكن حمله من ممتلكات.

وكانت المدينة التي تعاني من حصار أمني

خانق قد شهدت انسحاب أغلب عناصر الجيش الحر منها والتحاقهم بنظرائهم في المدن الأخرى منذ مدة، وذلك بسبب تدفق اللاجئين إليها من عدة محافظات وعدم توفر سبل الإمداد العسكري الأمر الذي كان يؤدي إلى عدم صمودهم سوى بضعة أيام والانسحاب في مواجهة الترسانة العسكرية للنظام.

وعادت المدينة تدريجياً إلى ركب الثورة مفضلةً الاستمرار بالمظاهرات اليومية و مناورة الحواجز العسكرية بين الحين والآخر، وهو الأمر الذي أفقد النظام عقله، لعدم قدرته على ضبط

المدينة التي شهدت مظاهرات سلمية مليونية في وقت سابق من العام الماضي، قبل أن يجبر اقتحام المحًافظة التي تقع في وسط سوريا بعض أبنائها إلى التسلح.

وتعاني مدينة أبي الفداء -كما يحلو لأهلها ان ينادوها- من ظروف إنسانية سيئة للغاية نتيجة التضييق الذي فرضته القوات الحكومية عليها، حيث تشهد انقطاعاً شبه دائم للكهرباء، حيث قد تصل فترة توفرها من ٤ إلى ١٢ ساعة يومياً في أفضل الأحوال، هذا بالإضافة إلى قلّة الغاز والخبز والمواد الغذائية والطبية الأساسية.

يذكر أنّ حماة لها حساسية خاصة لدى النظام ودول العالم المهتمة بالثورة السورية المندلعة منذ سنة وتسعة أشهر تقريباً بسبب ما شهدته من مجازر في عهد الأسد الأب، وجَمّع أكبر عدد من المتظاهرين المنادين بإسقاط الأسد فيها بدايات الثورة، حين كانت ساحة العاصي الشهيرة تموج مئات الآلاف من المناهضين للنظام.

السياق يمكن فهم اعلان الادارة الامريكية عن الثو وضع «جبهة النصرة»، وهي مجموعة صغيرة من الا: الجهاديين، على قائمة المنظمات الارهابية. ملي

من جهة، تقف روسيا مع طغمة أل الاسد وتعارض اي تدخل عسكري غربي او تركي، وهنا نشير الى اعتدال رد الفعل التركي- مقارنة بالتصريحات النارية لحكامها- على عمليات القصف المتفرقة التي تصيب اراضيها من الجهة السورية. ومن جهة اخرى، لا توجد قرائن على مصلحة للأمريكيين بالتدخل في الشروط الراهنة، فالكلفة والعواقب ستكون باهظة جدا لهم، ومضرة لمصالحهم، وخصوصا أن النظام السوري يقوم عما هم يرغبون بالقيام به ، ما يعني تدمير البني يقوم على المسكرية.

وكائنا ما كانت طبيعة النظام القادم بعد سقوط الاسد، فان المهمة الملقاة على عاتقه ستكون هائلة، وهي اعادة تعمير بلاد دمرت بوحشية دون تدخل عسكري خارجي بل على ايدي دكتاتورية بربرية. واستكمالا لمفاوضات القوى الكبرى حول سوريا، التقى وزير الخارجية الروسي لافروف بنظيرته الامريكية هيلاري كلينتون بمشاركة الاخضر ابراهيمي مبعوث الامم المتحدة والجامعة العربية لسوريا في دبلن في السادس من هذا الشهر من اجل البحث عن «مخرج سياسي» ل»الأزمة السورية»، وتابعت هذه الاطراف مفاوضاتها في جنيف في التاسع من الشهر الحالي. ما رشح اعلاميا عن لقاءاتها يشير الى اقترابها من التوصل الم تفاهم يستند على اعلان جنيف السابق الذكر.

الثورة في سوريا هي ثورة شعبية، فالقوى الاجتماعية المحركة لها هي شرائح العمال (خمسة مليون) والمأجورين والمستغلين وفقراء الفلاحين. وهذا الأمر يتضح من رصد المناطق الثورية ، فهي الاحياء والمدن العمالية والشعبية التي ثارت أولا وتابعت ثورتها حتى اليوم. وهي نفس المناطق التي تعرضت الى اقسى انواع الدمار و الهمجية من قبل جيش النظام الدكتاتوري وقواته الامنية وملشاته.

وتتميز الثورة الشعبية السورية عن شقيقاتها من الثورات العربية الاخرى . بميزتين اساسيتين، هما : ان الطبقات المستغلة والثائرة السورية شكلت هيئات تنظيمها الذاتي المتمثل بالتنسيقيات، وشكلت ايضا أنوية هيئات الادارة الذاتية من خلال بناء المجالس المحلية من الأسفل.

لم تكن المقاومة الشعبية المسلحة سوى النتيجة الطبيعية للبشاعة المنقطعة النظير التي مارسها النظام ضد الجماهير التي تظاهرت سلميا، وهي مقاومة شعبية لأنها تمثل قطاع من الجماهير الشعبية، بتفاوت وعيها السياسي، حملت السلاح. بينما تبقى المجموعات الجهادية هامشية (نحو ثلاثة مجموعات تضم حوالي ٤ الاف مقاتل) وتتلقى المسعودية وقطر. في حين تضم المقاومة المسلحة (الجيش السوري الحر ...) نحو حساب الحراك الشعبي السلمي، فما تزال تهدر حساب الحراك الشعبي السلمي، فما تزال تهدر في شوارع المدن السورية كل يوم وايام الجمع مئات المظاهرات، وجرى اضراب عام للمرة الثالثة مئات المظاهرات، وجرى اضراب عام للمرة الثالثة

في اليومين الاولين من شهر ك ١ /ديسمبر الجاري. ما يجري في سوريا هو ثورة شعبية، ومخطئ تما ما من يتحدث عن «حرب أهلية» ، بالمعنى الذي يحيل الى ما حصل في لبنان او العراق وامثالهما، أو بلقنة للوضع فيها.

و على الرغم من استهداف مقصود من قوى الأمن الحكومية لمناضلي اليسار والمناضلين الديمقراطيين الثوريين عبر قتلهم او القائهم في السجون او اجبارهم على الرحيل الى المنافي، لكن هذه القوى الديمقراطية واليسارية ما تزال حاضرة وناشطة في الثورة، و الظهور الملحوظ للإسلاميين يبقى محدودا رغم المبالغة الاعلامية له. فلا توجد قوة سياسية واحدة بإمكانها ادعاء قيادة الثورة و لااي واحدة منها تملك دورا مهيمنا فيها.

ان ما يقوم فيه بعض اليسار العربي والعالمي من العويل خوفا من وهم مزري يعتقد بخرافة خطف للثورة الشعبية تم على ايدي اطراف الثورة المضادة، او الزعيق والتلويح بوشوك حصول تدخل عسكري امبريالي، ما يزال افتراضيا، انما هدفه ان يبرر بهما هذا اليسار التائه تقاعسه او دعمه لدكتاتورية بورجوازية دموية، وهو بفعله هذا انما يضيف الى عماه السياسي وضاعة اخلاقية. من واجب اليسار الجذري العالمي، وان تأخر نوعا ما في ذلك، القيام بالدعم العملي لهذه السيرورة الثورية الشعبية الأصيلة.

غياث نعيسة

7.17/17/1.

استمرار مقاومة الشعب السوري الثورة الشعبية الدائمة



معظم مجموعات المقاومة المسلحة بسوريا تمثل فعلا مقاومة شعبية، ومن الخداع تماما إظهارها كأداة بيد قوى امبريالية عالمية أو إقليمية. كما أنها ليست مجموعات إسلامية فاعلة بكل استقلال عن الحركة الشعبية. وفي الواقع فأن تكون مسلما لا يعنى أن تكون اسلامويا.

لم تكف مقاومة الشعب السوري عن الاتساع منذ بداية السيرورة الثورية المنطلقة في مارس ٢٠١١. و يندرج نضاله في إطار النضالات الشعبية بتونس ومصر وامتد إلى البلدان الأخرى بالمنطقة.

و يستمر القمع الوحشي ضد الشعب السوري، حيث أعلن رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن، يوم ٢٣ آب/ أغسطس، وقوع ما لا يقل عن ١٧٢٨ مدني و ٢١٦٣ شهيد مسكري و ١٠٠١ جندي منشق كانواقد انضموا إلى الثورة. ويلزم إضافة ١٠٥٠ مليون شخص تم تهجيرهم داخل سوريا، في حين لجأ أكثر من ٢٠٠ ألف شخص إلى البلدان المجاورة.

تنظيم ذاتي للحركة الشعبية

لم تنسحب الحركة الشّعبية في سوريا من الشارع، ومن الجامعات و أماكن العمل، بعكس ما قيل، رغم ما مارس النظام من قمع عنيف ومتعدد الأشكال، سياسيا وعسكريا.

منذ بدء الثورة، كانت أشكال التنظيم الرئيسة هي اللجان الشعبية على صعيد القرى، و الأحياء، و المدن و المناطق. و تمثل هذه اللجان الشعبية رأس حربة الحركة المعبأة للشعب من أجل التظاهرات. كما طورت أشكال تسيير ذاتي قائمة على تنظيم الجماهير في المناطق المحررة من نير النظام. و ظهرت مجالس شعبية منتخبة لتسيير المناطق المحررة، مبرهنة بذلك على أن النظام هو مسبب الفوضى و ليس الشعب.

كما أقيمت إدارات مدنية بالمناطق المحررة من قوات النظام المسلحة بسبب غياب الدولة للاضطلاع بمهامها في مجالات عديدة، مثل المدارس و المشافي و الطرق و خدمات الماء، و الكهرباء و الاتصالات. و تعين هذه الإدارات

المدنية بالانتخاب و الإجماع الشعبيين و مهمتها الرئيسة التزويد بخدمات الوظيفة العمومية و الأمن و السلم الأهلى.

كما كانت الجامعات أماكن هامة للمقاومة الشعبية، و شهدت جامعة حلب، التي كانت رأس رمح الاحتجاج في المدينة منذ بدء التظاهرات في مارس ٢٠١١، تظاهرات طلابية حاشدة في أيار امايو الأخير و قبله أيضا. وقد تعرضت لقمع عنيف من قبل قوى الأمن التي قتلت أربعة أشخاص و اعتقلت مئات آخرين. وقد أوقفت جامعة حلب الدروس خلال شهري أيار /مايو وحزير ان/يونيو خشية اندلاع انتفاضة أكبر للشباب، فيما رصاص البنادق أكثر من الكتب بجامعة حمص. و غالبا ما تسمع أصوات و أناشيد طلاب جامعة دمشق من القصر الرئاسي، القريب بنحو مائة متر، بينما بجري مظاهرات يومية تقريبا في جامعة درعا و دير الزور.

و يمثل الطلاب ربع عدد الشهداء في سوريا منذ بدء الثورة في مارس ٢٠١١، حسب اتحاد الطلاب

الأحرار في سوريا. و يمثل هذا الاتحاد، الذي تأسس يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، للنضال ضد النظام، قلعة سياسية ونقابية للمقاومة من أجل إرساء مجتمع ديمقراطي في حياة الحركة الطلابية. و تنظم النقابة تظاهرات الطلاب الأحرار والمقاومة الشعبية في الجامعات عبر البلد برمته. كما قام اتحاد الطلاب الأحرار بدور كبير في حملات الإضراب و العصيان المدني في كانون الثاني/يناير و شباط/ فبراير ٢٠١٢.

كما ظهرت نقابة أساتذة سوريين حرة في يناير ٢٠١٢ معلنة مساندتها للثورة السورية و التزامها بإعادة هيكلة الجامعات بقصد تحويلها إلى منارات للعلم و العدل و الحرية. كما عبرت النقابة عن عزمها على تطهير الجامعة من مصالح أمن النظام و فساده.

يجذر التذكير أن الجامعات كانت، مع الجيش، قطاعات المجتمع الرئيسة التي فرض عليها النظام رقابة شبه تامة. و منع كل الأنشطة السياسية، ما خلا أنشطة حزب البعث. وكان هذا الحزب المنظمة السياسية الوحيدة المسموح لها بتنظيم أنشطة وندوات و تظاهرات عمومية في الجامعة أو في ثكنة عسكرية أو نشر جريدة في الجامعة الحشة.

وحتى الأحزاب السياسية المتحالفة مع النظام في إطار الجبهة الوطنية التقدمية، لم يكن يحق لها أن تنظم نفسها أو تقوم بدعاوة أو يكون لها حضور صغير رسمى في تلك المؤسسات.

وعلى النحو ذاته، فرض النظام سيطرته على البيروقراطية النقابية، ما حال دون النضال ضد السياسات النيوليبرالية والاستبدادية التي ينهجها، لا سيما منذ سنوات ٢٠٠٠. ومذاك واصل مستوى عيش غالبية السكان تدهوره، فيما القمع السياسي يتواصل. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٦، احتج مئات العمال بالمقاولة العامة للبناء بدمشق واشتبكوا مع قوات الأمن. وفي نفس الفترة بحلب، خاض سائقو سيارات الأجرة إضرابا احتجاجا على شروط عملهم وحياتهم.

وتم أيضا قمع الشعب الكادح خلال سيرورة الثورة. وأثناء شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شنت حملات ظافرة من العصيان المدني وإضرابات عامة بسوريا. ما شل مناطق هامة من البلد، وبذلك بينت أن تعبئة الطبقة الكادحة والمستغلين قائمة في صلب الثورة السورية. لذلك السبب سرح النظام الديكتاتوري ما يزيد عن ٢٠١٠ وشباط/ فيراير كانون الثاني/يناير عام ٢٠١١ وشباط/ فبراير ٢٠١٢ وأغلق ١٨٧ مصنعا (وفق الأرقام الرسمية) بهدف إيقاف دينامية الاحتجاج.

بإمكاننا إدراك أن السيرورة الثورية بسوريا هي

حركة شعبية وديمقراطية حقيقية تعبئ الفئات المستغَلة والمضطهدة ضد النخب الرأسمالية المرتبطة بالنظام..

عن عزمها على تطهير الجامعة من مصالح أمن النظام و فساده.

يجدر التذكير أن الجامعات كانت، مع الجيش، قطاعات المجتمع الرئيسة التي فرض عليها النظام رقابة شبه تامة. و منع كل الأنشطة السياسية ، ما خلا أنشطة حزب البعث. وكان هذا الحزب المنظمة السياسية الوحيدة المسموح لها بتنظيم أنشطة وندوات و تظاهرات عمومية في الجامعة أو في ثكنة عسكرية أو نشر جريدة في الجامعة الحش.

وحتى الأحزاب السياسية المتحالفة مع النظام في إطار الجبهة الوطنية التقدمية، لم يكن يحق لها أن تنظم نفسها أو تقوم بدعاوة أو يكون لها حضور صغير رسمي في تلك المؤسسات.

و على النحو ذاته، فرض النظام سيطرته على البيروقراطية النقابية، ما حال دون النضال ضد السياسات النيوليبرالية والاستبدادية التي ينهجها، لا سيما منذ سنوات ٢٠٠٠. ومذاك واصل مستوى عيش غالبية السكان تدهوره، فيما القمع السياسي يتواصل. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٦، احتج مئات العمال بالمقاولة العامة للبناء بدمشق واشتبكوا مع قوات الأمن. وفي نفس الفترة بحلب، خاض سائقو سيارات الأجرة إضرابا احتجاجا على شروط عملهم وحياتهم.

إصرابا احتجاجا على شروط عملهم وحيابهم. وتم أيضا قمع الشعب الكادح خلال سيرورة الثورة. وأثناء شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شنت حملات ظافرة من العصيان المدني وإضرابات عامة بسوريا. ما شل مناطق هامة من البلد، وبذلك بينت أن تعبئة الطبقة الكادحة والمستغلين قائمة في صلب الثورة السورية. لذلك السبب سرح النظام الديكتاتوري ما يزيد عن ٢٠١٠ وشباط/ فعاملة بين كانون الثاني/يناير عام ٢٠١١ وشباط/ فبراير ٢٠١٢ وأغلق ١٨٧ مصنعا (وفق الأرقام الرسمية) بهدف إيقاف دينامية الاحتجاج.

بإمكاننا إدراك أن السيرورة الثورية بسوريا هي حركة شعبية وديمقراطية حقيقية تعبئ الفئات المستغلة والمضطهدة ضد النخب الرأسمالية المرتبطة بالنظام العالمي (في غاية التماثل مع نظيراتها بالعالم العربي).

هل من اللازم استحضار كل التدابير النيوليبرالية المتخذة من قبل هذا النظام والتي أفقرت المجتمع وأضعفت الاقتصاد السوري؟ تعيش نسبة ٦٠٪ من السكان بسوريا تحت عتبة الفرق أو فوقه بقليل. هل من الضروري التذكير بأن آل الأسد، ولاسيما الملتفين حول رامي مخلوف، استحوذوا

على أكثر من ٦٠٪ من الثروات الاقتصادية بسوريا، من خلال عمليات الخصخصة.

من مركزية اقتصادية إلى رأسمالية متوحشة فاسدة

أشادت البرجوازية الكبرى بمدينتي حلب ودمشق باستيلاء حافظ الأسد على السلطة عام ١٩٧٠ و تلقته بفرح عظيم. وستضع بداية «الحركة التصحيحية» التي شنها حافظ الأسد حدا لسياسات سنوات ١٩٦٠ الجذرية التي كانت قوضت الرأسمال والسلطة السياسية لهذه البرجوازية الكبرى. وفي الواقع كان هدف نظام الأسد ضمان استقرار النظام، وضمان تراكم الرأسمال على نحو آمن واسترضاء القطاعات الوأسمال على نحو آمن واسترضاء القطاعات بدور متنام وأقوى.

تشكل نظام استبدادي وقائم على الزبونية والمحسوبية بوصول حافظ الأسد إلى السلطة، بحيث تم على نحو هائل استغلال إفساد المسؤولين الحكوميين والعسكريين بشكل كبير لضمان ولائهم.

بسب هذا الفساد المعمم، أصبحت الدولة آلة حقيقية لتراكم كميات ضخمة من المال، وبقرة حلوب فعلية لذوي الامتيازات وبوجه خاص للدائرة المقربة للديكتاتور، وعائلته ومساعديه الأكثر إخلاصا. تضاعفت الشبكات غير الرسمية والقائمة على المحسوبية بين أجهزة الدولة وعالم الأعمال، ما خلق طبقة برجوازيي ربع جديدة بسوريا ذات العواقب الوخيمة للغاية على المجتمع السوري إلى حد اليوم. هيمن على اقتصاد البلد سوء استخدام الموارد وتكاثر المقاولات التجارية والأعمال غير المنتجة، التي لا تستند على اليداية العاملة، ولكنها مربحة.

كانت هذه «الطبقة الجديدة» المرتبطة عضويا بالدولة بحاجة لاستثمار ثروتها بمختلف قطاعات الاقتصاد. وكان المرسوم رقم ١٠ عام ١٩٩١ وسيلة مكنت هذه الطبقة من «تبييض» ثروتها. أتاح هذا القانون الاستثمار في القطاع الخاص وفتح فرص الاستيراد والتصدير، لكن دوما تحت تحكم الدولة، ما زاد من إثراء كليهما وساعد على استمرار نظام الفساد المعمم. تسارعت عملية الانتقال من مركزية اقتصادية تديرها الدولة نحو رأسمالية قائمة على المحسوبية والزبونية خلال سنوات ١٩٨٠ مع التخلي تدريجيا عن تدبير اقتصادي موجه مركزيا.

شهدت سنوات ۱۹۹۰ بروز هذه «الطبقة الجديدة» أو طبقة الأثرياء الجدد/ البرجوازية الجديدة الهجينة المتحدرة من اندماج البيروقراطية

وبقايا البرجوازية القديمة، «البرجوازية الخاصة». تزايدت الخصائص البرجوازية للنظام وتسارعت مع نهج سياسات اقتصادية نيوليبرالية منذ وصول بشار الأسد إلى الحكم. و استفاد بوجه خاص من هذه السياسات أوليغارشية قليلة وبعض أتباعها. وكان رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، رمزا لسيرورة الخصخصة المافيوية هذه التي قام بها النظام.

خلقت عملية الخصخصة احتكارات جديدة بأيدي يد عائلة بشار الأسد، بينما تقلصت نوعية السلع والخدمات. استفاد من عملية خصخصة المقاولات العامة بعض الأشخاص المقربين من النظام. وفي الآن ذاته تطور القطاع المالي مع تأسيس بنوك خاصة، وشركات تأمين، وبورصة دمشق ومكاتب صرف العملات.

لقيت السياسات النيوليبرالة التي نهجها النظام ترحيب الفئات العليا والمستثمرين الأجانب، وبوجه خاص المتحدرين من منطقة الخليج، بتحرير الاقتصاد السوري لمصلحتهم وعلى حساب أغلبية الشعب السوري..

المتضرر للغاية من استمرار التضخم وغلاء المعيشة. و أدت السياسات النيوليبرالية المطبقة في السنوات الأخيرة إلى انهيار القطاع العام وهيمنة القطاع الخاص، الذي بلغ ما يناهز ٧٠٪ من الأنشطة الاقتصادية.

الدعامات الرئيسية للنظام المستفيدة من تلك السياسيات إلى حد اليوم هي:

قادة أجهزة مصالح الأمن،

شبكات البيروقراطية ورأسماليي المحسوبية والزبونية، التي ترسخت تحت رعاية مختلف قطاعات الخدمات العامة، والتي تطورت وزادت ثراء، بوجه خاص في سنوات ١٩٩٠ في القطاع الخاص بعد سريان قانون الاستثمار رقم ١٠ عام

برجوازية حلب ودمشق، المستفيدة من السياسة النيوليبرالية في السنوات الأخيرة، بوجه خاص منذ انطلاق ما يسمى بـ»اقتصاد السوق الاجتماعي» عام ٢٠٠٥.

انخفض النمو الحقيقي للنتاج الداخلي الخام والدخل الفردي الحقيقي منذ مطلع سنوات ١٩٩٠ وخلقت سيرورة التحرير الاقتصادي تفاوتا أكبر على الدوام بسوريا. وجد الأكثر فقرا صعوبة في التكيف مع الاقتصاد الجديد بسبب انعدام فرص عمل، فيما هوت «الطبقة الوسطى» نحو عتبة الفقر لأن مواردها لم تواكب التضخم

الذي بلغ ١٧٪ عام ٢٠٠٨. وتتراوح الآن نسب البطالة بين ٢٠٪ و ٢٥٪، وتبلغ ٥٥٪ بالنسبة للبالغين ٢٥ سنة (ببلد حيث يمثل البالغون أقل ٣٠ سنة نسبة ٦٥٪ من مجمل السكان). انتقلت نسبة سكان سوريا الذين يعيشون تحت عتبة الفقر من ١٨٪ عام ٢٠١٠، بينما تعيش نسبة ٣٠٪ من السكان فوق هذه المستوى تقيش نسبة ٣٠٪ من السكان فوق هذه المستوى بقليل. هكذا، يعيش زهاء ٧ ملايين سوري حول عتبة الفقر أو تحتها.

في قطاع الزراعة، يجب عدم اعتبار عملية خصخصة الأراضي التي عاني منها مئات الآف الفلاحين بالشمال بسبب الجفاف من عام ۲۰۰۸، مجرد كارثة طبيعية. إن تنامي استغلال الأراضي وتكثيفه من قبل كبار المقاولين الزراعيين (الصناعة الزراعية)، حتى الأراضي المخصصة سابقا للرعي، وكذا الحفر غير القانوني للآبار وإقامة أنابيب مياه انتقائية تلبية لمتطلبات كبار الملاكين الجدد -بتسهيل من فساد الإدارة المحلية- كل ذلك فاقم الأزمة الزراعية. «وفقا للأمم المتحدة، هاجر ما يفوق مليون شخص من الشمال الشرقي نحو المناطق الحضرية. ولم يعد المزارعون يتوفرون على الموارد ولا على ما يكفي من الطعام. ويقدر هذا العام إنتاج القمح، الذي يعتبر موردا استراتجيا بسوریا، به ۲٫۶ ملیون طن مقابل ۲٫۱ ملیون طن عام ٢٠٠٧. سنستورد القمح للعام الثالث على التوالي». الاستهلاك الوطني من القمح يبلغ نحو أربعة ملايين طن سنويا. هذا ما كتبت الجريدة اليومية «البعث»في حزيران عام ٢٠١٠.

إن خريطة الثورات في إدلب ودرعا، وكذا بمناطق قروية أخرى، وفي معاقل تاريخية لحزب البعث، التي لم تسهم إلى حد كبير كما اليوم في انتفاضة سنوات ١٩٨٠، يما في ذلك ضواحي دمشق وحلب، يبين انخراط ضحايا السياسة النيوليبرالية في هذه الثورة.

المقاومة المسلحة

بدأت الحركة الشعبية السورية بشكل سلمي مطالبة بإصلاحات، لكن النظام رد بالعنف والقمع في كل الاتجاهات. فنظمت بعض أقسام الشعب السوري مقاومة مسلحة لرد هجمات أجهزة الأمن والبلطجية، المعروفين باسم الشبيحة، والتابعين للنظام. و كانت تدافع أيضا عن التظاهرات والتنظيم الجيد للجان الشعبية.

تعبر المقاومة المسلحة للشعب السوري عن حقه في الدفاع عن نفسه ضد القمع، وأتاحت مواصلة المقاومة الشعبية ببعض المناطق ضد هجمات النظام. و تشكلت مجالس ثورية في سوريا، وكذا لجان تنسيق العمل السياسي والكفاح المسلح.

ووقع قسم كبير من المجموعات المسلحة المشاركة في المقاومة الشعبية المسلحة ضد النظام، على ميثاق حسن سلوك، مراع للقانون الدولي ومناهض للطائفية. وعدد الموقعين في ازدياد مستمر كل يوم. و قد أتخذت هذه التدابير بعد أعمال تعذيب واغتيالات اقترفتها بعض المجموعات المسلحة المعارضة، غير المرتبطة بالضرورة بالجيش السوري الحر، والتي نددت بها الحركة الشعبية والسواد الأعظم من كتائب الجيش السوري الحر. وأعلن ضابط من الجيش السوري الحر عزمه على حماية أهداف الثورة ومعارضته النامة لكل طائفية.

يمثل اتحاد المقاومة المدنية (URC)، الذي تشكل في آب/أغسطس بدمشق، فرعا للجيش السوري الحر، ويسعى لتنظيم أعمال المقاومة وتوحيد القوى الشعبية لتشكيل هيئة مسلحة مرافقة له. تتركز جهود اتحاد المقاومة المدنية في الوقت الحاضر أساسا بدمشق وضواحيها. وتستمر جهود توحيد الجيش السوري الحرفي الميدان وعبر الأراضي السورية. وعلى سبيل المثال أعلنت مجموعات ثائرة متحدرة من دمشق وإدلب وحماة وحمص ودير الزور تشكيل «جبهة تحرير سوريا» كمنظمة إطار، تضم أنصار الإسلام بدمشق وكتائب صقور الشام في إدلب وحماة، وكتيبة الفاروق بحمص، وكتيبة عمرو بن العاص والمجلس الثوري بدير الزور. كما تم التصريح بإعلانات أخرى عن تكتل مجموعات مسلحة معارضة تحت راية واحدة في مناطق أخرى كحمص وحماة.

تحظى المقاومة الشعبية المسلحة، المشكلة من جنود منشقين ومدنيين حملوا السلاح، بجذور شعبية فعلية وسط الانتفاضة. إن القسم الأكبر من الحركة الثورية السورية هو المؤلف من بروليتاريا القرى والمدن ومن ((الطبقات الوسطى)) المهمشة اقتصاديا والتي تضررت من تطبيق السياسات النيوليرالية، لاسيما منذ وصول بشار الأسد إلى الحكم. وقد انضمت معظم مكونات الثورة الراهنة هذه إلى المجموعات المسلحة التابعة للجيش السوري الحر. لذلك فإن اعتبار جميع هذه المجموعات المسلحة التابعة للجيش المجموعات المسلحة وي...

امبريالية عالمية أو إقليمية، هي من الخداع تماما وبعيدة عن أي تحليل مادي. علاوة على ذلك عاينا كيف تمكنت المقاومة المسلحة الشعبية من أخذ مختلف مطالب الحركة الشعبية بعين الاعتبار ضد التعصب الطائفي ونداء الحفاظ على أهداف الثورة. إن حملة «ثورة كرامة وأخلاق»، التي أطلقتها لجان التنسيق المحلية وحظيت بدعم عدد كبير من المنظمات الشعبية المحلية، في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

كانت شددت بالضبط على هذه المواضيع وعلى مبادئ وأهداف الثورة السورية التي على الشعب السوري المناضل احترامها، بما في ذلك المدنيين والجنود.

وعلى النحو ذاته، ليس لاعتبار المقاومة الشعبية المسلحة مجموعة إسلامويين فاعلة بكل استقلال عن الحركة الشعبية اي صلة بالواقع. أكيد أن السوريين السنة يشكلون غالبية المقاومة الشعبية المسلحة، بيد أن اعتبار كل شخص من الطائفة السنية إسلامويا فكرة خاطئة وبوجه خاص كارهة للإسلام. وفي الواقع، أن تكون مسلما لا يعني أن تكون إسلامويا. تضم المقاومة الشعبية المسلحة كل التشكيلات الإيديولوجية، والاثنية والدينية في المجتمع السوري.

وختاما ، إن كان وجود جنود أجانب حقيقة واقعية، فإنه مضخم إعلاميا ولا أهمية لتأثيره في الميدان. ويتفق معظم المحللين بالمنطقة والناشطين ميدانيا على أن عدد أولئك الجنود الأجانب لا يتجاوز ١٠٠٠ شخص، بينما تضم المقاومة المسلحة بين حوالي ٧٠ ألف إلى ١٠٠ ألف شخص. وهم موجودون في عدد محدود جدا من المجموعات. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن موقف السكان المحليين إزاء تلك العناصر الجهادية غير ايجابي في الغالب، ووقعت أخيرا مواجهات بين مجموعات من الجيش السوري الحر وبين مجموعة جهادية قرب الحدود التركية.

القوى الامبريالية

وعلى النحو ذاته، فإن ما يسمى بالمساعدات الضخمة المرسلة من القوى الامبريالية إلى الحركة الشعبية والمقاومة المسلحة مازال من المطلوب إثباتها بحقائق ملموسة وفعلية بعد ١٨ شهرا من النضال. رفضت معظم البلدان الغربية أية مساعدة عسكرية للثوار المسلحين، مع التعهد. منح مساعدات غير عسكرية. وتأتي الوسائل الضئيلة التي للمقاومة المسلحة الشعبية في المقام الأول من جيش النظام (الأسلحة التي يحملها الجنود الخين،)

إن القوى الغربية الامبريالية الكبرى، وغيرها من القوى الامبريالية العالمية مثل روسيا والصين، والإقليمية، مثل إيران، كلها وبدون استثناء، تواصل مساعيها لإيجاد حل على الطريقة اليمينية، وبعبارات أخرى، قطع رأس النظام، أي التخلص من الديكتاتور بشار الأسد، مع الحفاظ على هياكله سالمة -كما يمكن ملاحظته في اللقاءات التي جرت بين مسؤولين أمريكيين وروس، أو في المؤتمر الدولي المنعقد يوم ٣٠ حزيران/يونيو بجنيف.



تبقى العقبة الوحيدة هي موقف روسيا الذي تسعى بجميع الوسائل إلى الحفاظ على الأسد في السلطة، لكنها قد التضحية به في مستقبل قريب حفاظا على مصالحها بسوريا. وبدورها أعربت الولايات المتحدة مرارا عن رغبتها في الحفاظ عن سلامة الهياكل العسكرية والأجهزة الأمنية للنظام. وفي الواقع ليس للدول الكبرى مصلحة في انهيار النظام، وذلك للأسباب المذكورة أعلاه، وحفاظا على أمن إسرائيل الهادئة حدودها مع سوريا منذ عام ١٩٧٣.

رفض التعصب الطائفي

يواصل الشعب السوري تجديد رفضه للطائفية، رغم كل مساعي النظام لإشعال هذه النار الخطيرة التي استخدمها تحت أشكال مختلفة منذ استيلاء آل الأسد على السلطة. أكدت الحركة الشعبية نضالها الموحد، بتطوير حس تضامني وطني واجتماعي يتجاوز الانقسامات الاثنية والطائفية. هكذا، كان السكان الأكراد والأشوريون بمناطقهم سنان رمح المعارضة ضد نظام الأسد منذ بداية الثورة. وعلاوة على ذلك شارك اللاجئون الفلسطينيون بسوريا في التظاهرات وفي النضال ضد النظام واستقبلوا في معسكراتهم عائلات سورية عديدة فارة من القمع وسقط في صفوفهم ٥٠ شهيدا وتم من القمع وسقط في صفوفهم ٥٠ شهيدا وتم اعتقال المئات منهم من قبل قوى الأمن. وكان

العديد من مخيمات اللاجئين بسوريا هدفا لقصف جيش النظام.

في تظاهرات عديدة، بوسعنا مشاهدة لافتات كتب عليها «الطائفية مقبرة الثورة أو الأوطان» أو «لا للطائفية!». وعقب كل مذبحة يقترفها النظام أو اعتداءات غير متبناة، يرى كثيرون أنها منظمة من قبل النظام، تعمل اللجان الشعبية على إدانتها وتدعو إلى وحدة الشعب.

نظمت لجان التنسيق المحلية بسوريا في حزيران/
يونيو الأخير حملة تحت شعار «الحرية طائفتي»،
رفعت خلالها لجان التنسيق المحلية صورا ولافتات
ترفض خطاب التعصب الطائفي، وممارسات
التعصب الطائفي للنظام، والمحاولات الدامية،
هذا الخطاب التي يُستغل لتحويل الثورة السورية
إلى مجرى فخ التعصب الطائفي. وفي وسط لجان
مدينة سراقب، رفع متظاهرو لجان التنسيق المحلية
لافتات تحمل رموز جميع الطوائف السورية، بينما
رفع متظاهرو مدينة دَاعِل لافتة تحمل «مستقبلا،

في بدآية الثورة، أدانت مجموعة فيسبوك المسماة «الثورة السورية ٢٠١١» مرارا التعصب الطائفي وكل شكل من أشكال التمييز بين السوريين. ونشرت هذه المجموعة، ابتداء من يوم ٢٤ آذار/ مارس عام ٢٠١١، ميثاقا أخلاقيا ضد التعصب الطائفي بسوريا. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١١، ندد مناضلون..

سوريون مسيحيون داعمون للثورة ببيان أصدره بفرنسا البطريك الماروني بشارة بطرس الراعي. كان هذا الأخير صرح أن إطاحة نظام الأسد قد يشكل تهددا لمسيحيي سوريا. وذكروا البطريك الراعي بأن المسيحيين عاشوا « منذ مئات السنين إلى جانب إخوتهم في الوطن السوري دون خوف ولا فضل لأحد في بقائهم أو حمايتهم فهم جزء لا يتجزأ من هذا البلد».

تدل هذه الأمارات على الوعي السياسي والإنساني لأغلبية ساحقة في الحركة الشعبية. ويدرك الشعب السوري أن النضال ضد الطائفية يمر عبر النضال وإطاحة هذا النظام المجرم وعبر تغيير المجتمع جذريا.

هذا لا يعني انعدام التعصب الطائفي داخل الحركة الشعبية بسوريا. إنه قائم وينبغي عدم إنكار وجوده. ففي سيرورة ثورية، تتواجد مختلف الإيديولوجيات وتتصارع في ما بينها، وتلجأ بعض المجموعات بسوريا إلى الدعاوة الطائفية في نضالها ضد النظام.

دور اليسار الثوري

ما دور اليسار الثوري إذا في هذه الظروف؟ هل علينا ترك المعركة وانتظار ثورة اجتماعية خالصة، كما يفعل، وفعل، بعض من اليسار التقليدي؟ أو علينا أن نكون جزءا لا يتجزأ من هذه السيرورة الثورية وتوجيه قوانا كليا نحو هذا النضال الإطاحة النظام والأجل تجذر مختلف عناصر هذه الثورة؟ أجاب لينين عن هذا السؤال من قبل:

(إن الاعتقاد بإمكان تحقيق الثورة (...) بدون تفجير ثوري لقسم من البرجوازية الصغيرة مع كل أحكامها المسبقة، وبدون بروز حركة جماهيرية بروليتارية وشبه بروليتارية غير واعية سياسيا تناضل ضد تسلط وقمع الأسياد الإقطاعيين اعتقاد يعني رفض قيام الثورة الاجتماعية. ويعني اعتقاد يعني رفض قيام الثورة الاجتماعية. ويعني وسيقول (نحن مع الاشتراكية))، وجيش آخر في مكان آخر، سيقول (نحن مع الامبريالية))، وهكذا وستحقق الثورة الاجتماعية! (...) كل من يتوقع شورة اجتماعية (طاهرة)) لن يتمكن بأي وجه من العيش مدة طويلة ليراها. إنه ثوري قولا ولا يفهم بتاتا معنى ثورة حقيقية) (لينين، الأعمال الكاملة) الطبعة الرابعة باللغة الفرنسية، المجلد ٢٢)

لا تكتسي سيرورة ثورية لونا واحدا ولن تكون كذلك بأي وجه، وإلا فلن يمثل ذلك ثورة. ومن ناحية أخرى، فإن دور اليسار الثوري واضح: النضال ضد النظام والعمل على تجذر الحركة الشعبية.

لذا فإن النضال ضد الطائفية جزء أساسي في النضال من أجل الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والعلمانية ونهج سياسات التضامن مع الشعوب المكافحة أيضا من أجل الحرية والكرامة، وبوجه خاص الشعب الفلسطيني.

كما تتعارض القطيعة مع سياسات وممارسات النظام الطائفية مع دول الخليج في نشر دعايتها الطائفية وأيضا مع أقسام المعارضة السورية، -التي تمثل أقلية لكنها حاضرة - الداعمة لهذا النوع من الخطاب. يجدر التذكير أن دول الخليج تدعم بالمال مجموعات المسلحة إسلاموية صغيرة، لا لغرض انتصار الثورة أو المساعدة على تحقيقها، بل بالعكس بهدف حرف مجرى الثورة السورية عن أهدافها الأولية والقائمة دوما، اي ديمقراطية مدنية، والعدالة الاجتماعية والحرية، وبوجه خاص تحويلها إلى حرب طائفية. وفي الواقع تخشى دول الخليج امتدادا للثورة بالمنطقة قد يهدد سلطاتها ومصالحها. كما أن تحويل طبيعة الثورة إلى حرب طائفية قد يتيح لها ترويع سكانها بعرض الأمور التالية: من المحتمل جدا أن يؤدي كل تغيير بالمنطقة إلى حروب طائفية، ومن ثمة وجوب الدفاع عن الوضع الراهن، وبعبارات أخرى: الحفاظ على القوى الديكتاتورية.

يسعى قادة هذه البلدان الرجعيون إلى التدخل في سوريا لاحتواء السيرورة الثورية وتقليص تبعات الثورات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

كما حاولت بعض أقسام المعارضة أن تبني لنفسها قاعدة محلية عبر المساعدات الإنسانية أو تمويل بعض المجموعات المسلحة. وقد جرى اتهام حركة الإخوان المسلمين بوجه خاص مرارا بارتكاب هذا النوع من السلوك، وندد ضابط بالجيش السوري الحر بسرقة المنظمة الإسلاموية التبرعات وبعدم دعمها الجيش السوري الحر بل محموعة أخرى غير مرتبطة به. علاوة على ذلك، تتهم حركة الإخوان المسلمين باستغلال أموال المجلس الوطني السوري، حيث تتحكم بتوزيعها بسوريا بفضل سيطرتها على لجنة المساعدات بسوريا بفضل سيطرتها على لجنة المساعدات الإنسانية، قصد بناء قاعدة شعبية ومليشيا بداخل البلد، بعد ثلاث عقود من المنفى.

ثورة دائمة!

إن الجماهير الشعبية، بوجه الحسابات السياسية ونفاق القوى الدولية والإقليمية، تواصل سعيها لإطاحة النظام، بعد ١٨ شهرامن اندلاع السيرورة الثورية بالبلد، لكن بوجه خاص تستمر في تنظيم نفسها وتنظيم المقاومة السلمية و/أو المسلحة لتحرير سوريا من الاستبداد. في إطار هذا النضال تعلن الحركة الشعبية مرارا وتكرارا عن تمسكها

بتحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. ما انفك الوعي السياسي والنقدي والتجارب النضالية تتزايد وسط الحركة الشعبية، ما يعزز كل يوم تحرر الشعب من نير النظام الاستبدادي ومن تأثير إيديولوجيته الشمولية.

إن تشكيل منظمات شعبية مستقلة من أسفل بجميع أنحاء البلد بما هي مراكز شعبية بديلة عن السلطة نمى أيضا الوعي السياسي وقوى التجارب الخاصة بحركة الشعب السوري في نضاله.

إن نضال الشعب السوري صدى لهذه الجملة من البيان الشيوعي: «لن يخسر البروليتاريون سوى أغلالهم. وسيكسبون عالما.»

نقول بكل بساطة ولكن بمنتهى الصراحة والصدق: إن من لا يعترفون..

بالثورات الشعبية يأبون إذا أن يطرحوا على بساط البحث التحرر الذين هم في أسفل ومن قبل الشعب! ولا يمكن إذن اعتبارهم يساريين.

يندرج دعم اليسار الثوري لظفر الثورة في إطار النضال من أجل تحرر الشعب السوري، وأيضا في إطار دعمنا للثورة الدائمة.

تعني الثورة الدائمة مواجهة نظام الأسد الديكتاتوري وإطاحته، و معارضة الدول الامبريالية العالمية والإقليمية، التي تسعى لتغيير مجرى السيرورة الثورية السورية لأجل مصالحها الخاصة وضد مصالح الشعب السوري. لذلك نرفض وندين كل التدخلات الأجنبية بسوريا، سواء المحور الغربي والسعودي/القطري، أو المحور الإيراني/الروسي الذي يدعم النظام في قمعه للحركة الشعبية وفي كل قدراته العسكرية والمالية.

كما يندرج استمرار الثورة في إرادة بناء سوريا حرة، وديمقراطية، وعلمانية وثورية تسعى للقضاء على جميع أشكال التفاوت التمييز الاجتماعية، والاثنية، والدينية، وتهدف إلى دعم حق الشعب الكردي فيتقرير مصيره، واحترام الأقليات الدينية والاثنية، وضمان الحريات الديمقراطية والسياسية للجميع إناثا وذكورا.

ستكون الثورة دائمة لأنها تلتزم أيضا ببذل كل جهودها لتحرير الجولان المحتل، ولدعم حق الشعب الفلسطيني من أجل عودة اللاجئين وتقرير المصير على أرض فلسطين التاريخية، ولمساعدة الشعوب الأخرى بالمنطقة في نضالها ضد أنظمتها الديكتاتورية وضد الامبريالية.

جوزيف ضاهر: عضو تياراليسار الثوري في سوريا

شهر أكتوبر ٢٠١٢

يعبر ويستعيد هذا المقال تحليلات ومواقف ووثائق تيار اليسار الثوري في سوريا

رسالة من رفيق لماذا وحدة اليسار الثوري

لقد عاش اليساريون الثوريون في سوريا مرحلة صعبه وصراع دائم ما قبل الثوره السورية وكانو مشتتين ولذلك استطاع النظام السوري في الفتره الماضيه من السيطره عليهم من خلال رموز-قيادات- باعوا انفسهم مقابل امتيازات رخيصه تبنى شخصيات رمزيه تدعى تمثيل الفكر اليساري في سوريا ولذلك فقد الشارع اليساري والجماهير في سوريا الثقه في هذه التنظيمات وبعد انطلاق الثوره السورية في ١٨ ١٣ ٢٠١١ في مدينة درعا وبعد استمرارها والتفاف الشعب السوري حولها تحولت الى ثوره حقيقيه ضد النظام القمعي الطائفي

الإستبدادي الشمولي الفاسدوجد الشيوعيين المنظمين وغير المنظمين في احزاب أنفسهم داخل الثورة يناضلون مع الجماهير لقناعتهم بضرورة إسقاط هذا النظام والوقوف الى جانب الجماهير التي تذبح لكونها طالبت بالحريه والكرامة ولذلك انسلخ هؤلاء الرفاق عن احزابهم التقليديه التي وقفت مع النظام ووافقت على قتل الجماهير المنتفضة على الواقع المرير والمقيت في الواقع كان عمل اليساريين غير منظم وليس له إطار أو ناطق بإسمه ليؤطر الجهود المبذوله فبقي عمل فردي في المدن والقرى والتجمعات وفي النهايه إستطاعت

تيارات أخرى جر الشارع بإسم شعارات عاطفيه تستغل المشاعر الدينيه للجماهير وقد استطاعت أن تقطع شوط كبيراً في إعادة تنظيمها في الشارع السوري وبقى اليسار مشرذماً ولذلك ارى الآن من الضروري جداً أن ينطلق اليسار ويبحث في كل الإمكانيات لتوحيد صفوفه تحت برنامج يساري ثوريا بعيداً عن الإرث السابق لتنظيماتهم وبروح ثورية متحمسة وقراءة للواقع السوري موضوعية معتمده على مايجري بالساحة بعيدةً عن المصالح الضيقه والمفاهيم السابقة. ويجب ان نعلم أن الشارع ملىء بمن يحملون هذا الفكر ومن يؤيده ولابد من إعادة ثقة الشارع السوري بالأفكار اليساريه القادرة على إنتاج نفسها وقراءة الواقع بصوره صحيحة وهناك الكثير ممن يريدون التحالف معكم ولكن أو جدوا أنفسكم الآن. وشكراً

tshee

تعزيز اليسار الثوري

يتم التأسيس لتنظيم تيار اليسار الثوري في سوريا، وهو مشروع يضم اليساريين والماركسيين، الثوريين ، المنخرطين في الحراك الثوري السوري، والذين تبنوا البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا ، وهو تيار فاعل منذ بداية الثورة على امتداد المساحة السورية ، وكان يخوض النضال في سياق النسيج الثوري الوطني ، الا ان محاولة سحب الثورة باتجاهات سياسية وايديولوجية بعيدة عن طبيعتها الشعبية الوطنية الاصيلة الجامعة، تحتم على اليساريين الثوريين العمل على انجاز مهمتين مر حليتين اساسيتين :

- تجميع وتوحيد صفوف الشباب اليساري والمدني والعلماني الوطني ، المشارك بالثورة بكل الاشكال.

– ابراز الوجه التقدمي والطابع المدني الحقيقي

وعلى المدى المنظور ، فتح حوار شامل وبلا حدود حول توحيد اليسار الثوري السوري في اطار عمل تنظيمي موحد، يصل الى تشكيل حزب يساري ماركسي ثوري، يتبنى برامج سياسية تهدف لبناء مجتمع العدالة الاجتماعية و دولة المواطنة والقانون ، لتهيئة بيئة ملائمة لتطور الوعي والممارسة الديمقراطيين، بما يسمح لمختلف التيارات والاحزاب على اختلاف مشاربها، من العمل السياسي والفكري بحرية.

ويعمل تيار اليسار الثوري لتتجذير الظروف الموضوعية والذاتية المواتية من خلال طرح برامج، واستراتيجيات عمل، ومهام انتقالية تعمق من السيرورة الثورية نحو تحول اجتماعي عميق تهدف لبناء المجتمع الاشتراكي .

وبالطريق الى ذلك، لابد لليساريين الثوريين التصدي لعدة مهمّات جسام ، اهمها :

١- العمل على نقد التجربة و الفكر الماركسي التقليدي الستاليني الذي كان سائدا في الحركة الشيوعية السورية، والتي خانت قياداتها مبادئ الماركسية الثورية مثلما خانت كفاح العمال والكادحين وثورتهم، وبقيت هذه القيادات تابعة للنظام الدكتاتوري البرجوازي المجرم. وايجاد صياغات جديدة للمبادئ الاساسية تتناسب مع الثقافة المجتمعية ، و مستوى الوعى الاجتماعي ، و تطور علاقات الانتاج السائدة والتراث الثوري للماركسية.

٧- العمل على نقد تجارب بناء الاشتراكية المنهارة في الاتحاد السوفييتي وشرق اوروبا، وبعض دول امريكا اللاتينية ، والشرق الادني.

٣- نقد الاحزاب الماركسية التقليدية ، بشكل موضوعي، وخصوصا الاحزاب الشيوعية في المنطقة العربية، ومواقف اغلبها البائسة من السيرورات الثورية الجارية .

٤ – النضال الدؤوب من اجل ازالة آثار

الدعاية السلبية وحملات التشويه الممنهج ضد الاشتراكية والفكر الماركسي ، التي قامت بها دول الامبريالية العالمية، مستخدمة دوائر الرجعية العربية في منطقتنا لتحقيق ذلك طوال عقود الحروب الباردة والساخنة بين ما كان يعرف بالمعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

إن انشاء لبنة لهيكل تنظيمي اساسي لتيار اليسار الثوري، متمثلا بإنشاء فروع للتيار في المدن السورية كافة، تقوم على تجمع اكبر عدد ممكن اليساريين الثوريين المحليين وأصدقاءهم، الموافقين على الخطوط العريضة الواردة في البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا، هو عمليا تجسيد لمحاولة بناء حزب سياسي ثوري من القاعدة الى القمة ومنخرط في الكفاح الثوري الجماهيري، على عكس ما كان سائدا في بناء الاحزاب التقليدية، وهو ما يعطى دافعا مهما للشعور بالارتياح والطمأنينة على مستقبل هذا الحزب الناشئ، الذي بهذا النمط سيجسد مفهوم المركزية الديمقراطية الحقيقي، وليس المشوّه الذي أدى الى عبادة الافراد، واستبداد القيادات المتوالية أو المتوارثة، بأحزابها.

ندعو الشيوعيين واليساريين الثوريين السوريين، الى الاتحاد والمساهمة الفعالة في هذا العمل الضروري لكفاح الجماهير الشعبية ومصير الصورة ومستقبلها، والبدء فورا بتنفيذ المهمتين المرحليتين الاساسيتين الواردتين اعلاه لتيار اليسار الثوري.

فلنعمل

بيان القوى الوطنية والسياسية



تعلن القوى الوطنية والسياسية والثورية، المعتصمة بميدان التحرير، عن تجديد رفضها لاستمرار العمل بالإعلان الدستوري الذي أصدره د. محمد مرسى، كما تعلن عن رفضها الكامل لدعوة الرئيس لاستفتاء شعبي يوم ١٥ ديسمبر على مشروع الدستور الذي أعدته جمعية تأسيسية مطعون في شرعيتها القانونية وفاقدة لشرعيتها السياسية

إن مشروع الدستور الذي يدعو مرسى للاستفتاء عليه هو في حقيقته مشروع لتقييد حقوق وحريات المصريين السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وهو مشروع يعبر عن رؤية طرف واحد في المجتمع، ولا يمكن قبول استفتاء الشعب على حريته وكرامته وحقوقه، خاصة في ظلِ الظروف الحالية التي يحنث فيها مرسى مجددا بوعد آخر له بعدم طرح الدستور للاستفتاء إلا بعد توافق القوى الوطنية حوله، والأوضاع التي تدفعنا إليها قوى الاسلام السياسي وعلى راسها محمد مرسى وجماعته وحزبه من تقسيم البلاد إلى معسكرين أحدهما مع الدين والشرعية وأحدهما ضدهما، وهي صورة ليست حقيقية ولا واقعية وتخلق استقطابا على أساس غير صحيح.

إن الشعب المصري وقواه السياسية والثورية لايمكن أن تقبل بالاستفتاء على اجهاض الثورة وقيمها وأهدافها، ولا الاستفتاء على تفريغ الديمقراطية من مضمونها واقتصارها فقط على حرية الصندوق -إن كان حقا سيكون نزيها وحرا – ولا الاستفتاء على مشروع يهدد حريات المصريين وحقوقهم. ونعلن أننا نوجه إنذارا أخيرا للدكتور محمد مرسي الذي انتخب كرئيس شرعي ديمقراطي للبلاد، أن شرعيته تتآكل وتتناقص بسياساته وممارساته المنحازة لحزبه و جماعته، لذا سوف ننظم مسيرات (الإنذار

والثورية المعتصمة بميدان التحرير



الأخير) إلى قصر الاتحادية تبدأ الساعة الخامسة مساء يوم الثلاثاء المقبل، وندعو جماهير شعبنا المصري وكل المنحازين للثورة من كل محافظات مصر لمشاركتنا للتعبير عن الإرادة الشعبية في رفض الإعلان الدستوري ورفض الاستفتاء الذي يدعو اليه مرسى، ونؤكد على سلمية مسيراتنا ونحمل الرئيس مرسى وكافة أجهزة الدولة مسئولية تأمين تلك المسيرات، مع تأكيدنا على استمرار اعتصامنا السلمي بميدان التحرير.

النصر للثورة.. المجد للشهداء.. والسيادة للشعب

حزب الدستور التيار الشعبي المصري الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي حزب المصريين الأحرار حزب الكرامة حزب مصر الحرية الحزب الاشتراكي المصري

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

الاشتراكيون الثوريون الجمعية الوطنية للتغيير

حركة كفاية

الموقعون:

حركة شباب من أجل العدالة والحرية حركة ثورة اللوتس

حركة 7 أبريل - الجبهة الديمقراطية حركة المصري الحر

الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية الجبهة الحرة للتغيير السلمي

اتحاد شباب ماسبيرو

الاثنين ٣ ديسمبر ٢٠١٢

ألف باء الاشتراكية

الديمقراطية



بقلم: أشرف عمر الناشر: مركز الدراسات الإشتراكية

تطورت في التاريخ رؤيتان مختلفتان عن «الديمقراطية». الأولى ترى أن الديمقراطية تقدم الحلول السحرية لمشاكل المجتمع، وبالتالي يرفع أصحاب هذه الرؤية شعار «الديمقراطية وحدها تكفي»، ويعتبرونها غاية تسبق كل شيء. بينما ترى الرؤية الثانية أن مشاكل المجتمع هي في الطريقة والنظام الذي يُدار به، والذي عن طريقه يتم توزيع الثروة وتقاسم السلطة في المجتمع، وبالتالي يرى أصحاب هذه الرؤية أن الديمقراطية السياسية وحدها ((لا)) تكفي.

«الديمقراطية وحدها تكفي». هذا الشعار رغم بريقه، إلا أنه خاطئ ورديء. ومن يرفعونه يرون المجتمع عبارة عن تكوين واحد متجانس يحتاج فقط إلى إدارة رشيدة، وذلك الرشاد يعتمد على آليات الديمقراطية -وعلى رأسها الانتخابات-لاختيار الأكفأ لإدارة المجتمع، عن طريق إلقاء ورقة في صندوق الانتخاب مرة كل ست أو خمس سنوات. هذا ما يحدث بالفعل في الدول الرأسمالية المتقدمة. في حين ليس من حق أحد، في تلك الدول، انتخاب القضاة الذين يحاكمونه أو الضباط الكبار في الجيش والشرطة، ليس من حقه انتخاب رؤسائه في العمل أو في الجامعة، إلخ. يتم سؤال كل مواطن عن الرئيس الذي يريده من بين المرشحين، لكن لا يتم سؤاله ما إذا كان يوافق على طرده من العمل أو تخفيض أجره أو زيادة الأسعار أو عندما تعتزم الدولة الدخول في حرب، وهكذا. وبالرغم من ذلك، فإن البلدان التي تفتقر إلى الديمقراطية السياسية، تكون فيها الحاجة إلى الديمقراطية ضرورة ملحة؛ فالديكتاتورية في تلك البلدان تكون أداة رئيسية لتنفيذ مخططات الطبقة الرأسمالية في السيطرة والنهب، وليست سياسات

قمعية معزولة عن عملية الاستغلال (لم يكن في مصر، على سبيل المثال، من الممكن خصخصة ونهب المصانع، أو قمع الاعتصامات والمظاهرات، أو عقد اتفاقيات الكويز والغاز مع إسرائيل، دون ديكتاتورية تحكم البلاد بيد من حديد).

ولكن حتى في البلدان ذات الحكم الديمقراطي، باستمر ار سيطرة الرأسماليين على الثروة فيها، تظل الديمقر اطية مهددة؛ حيث تتحكم حفنة ضئيلة من الرأسماليين، ليس فقط في وسائل الإنتاج المادي، ولكن أيضاً في وسائل الإنتاج الذهني مثل الصحافة والتليفزيون وغيرهما من وسائل الدعاية. ومن ناحية أخرى، لعله من المنطقي أن نعتقد أن جهاز الدولة الرأسمالي سيقف بجانب الرأسماليين، إذ أن الجيش والبوليس والجهاز القضائي سيبقون على دعمهم للطبقة الرأسمالية. وبذلك تستطيع هذه الطبقة الانقلاب على الديمقراطية بسهولة إذا ما انتخبت الجماهير حكاماً لا يسعون لخدمة المصالح الطبقية للرأسماليين (كما حدث في بنما وشيلي وفنزويلا ودول أخرى). لذلك فإن الديمقراطية وحدها ليست كافية على الإطلاق؛ إذ أن اللامساواة والاستغلال والاضطهاد يبقون جميعاً على حالهم طالما ظلت الثروة الاجتماعية في أيدي أقلية صغيرة من الرأسماليين في المجتمع. وبالنسبة للديمقراطية فهي بالتأكيد لاتحمل معنى ثابت متفق عليه، فالمجتمع ليس كتلة متجانسة، بل طبقات متصارعة ومتناقضة في المصالح، والدولة ليست حكماً عادلا أو محايداً بين هذه الطبقات لكنها منحازة بوضوح للطبقة المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً. وفي كثير من الأحيان تكون الديمقراطية، بالنسبة للطبقة الرأسمالية، آلية مناسبة تتوافق مع مصالحها، حيث يمكن تغيير السياسات العامة بلاً مخاطر أو عنف أو صدام مباشر مع الجماهير والفقراء، كما أنها تعطى هؤلاء الجماهير انطباعاً بالمشاركة في الاختيار.

لا يمكن أن يكون ذلك هو مفهوم الديمقراطية التي نريدها، فالديمقراطية الحقيقة تعني سيطرة الجماهير ليس فقط على اختيار ممثليها، ولكن أيضاً المشاركة في اتخاذ وصياغة كل قرار، بما يتطلب التحكم الجماهيري المباشر في أدوات الإنتاج وتخطيط وإنتاج وتوزيع ثروة المجتمع، من خلال المجالس القاعدية للجماهير في المصانع والأحياء والقرى، تلك المجالس واللجان التي يخلقها النضال الجماهيري من أسفل، والتي يخلقها النضال وصغيرة منها في الانتفاضات والثورات المختلفة، المند الثورة الروسية ١٩١٧ إلى ثورات المختلفة، الخادي والعشرين. ذلك النموذج الديمقراطي الجماهيري القاعدي هو ما نرى جنينه في رحم الجماهيري القاعدي هو ما نرى جنينه في رحم النضالات العمالية والجماهيرية في مصر وسوريا.

تتمة الصفحة الأخيرة

نعم. لا ديمقراطية في النظام الزراعي والغذائي. لأن الإنتاج مسخر لأرباح بعض الشركات التي تنتج من أجل كسب الأموال، و ليس بغرض تغذية البشر.

هل تقع مسؤولية ما يجري على الساسة وحدهم ؟

هناك مسئولان، الأول هو شركات الصناعات الغذائية التي تحتكر المجال، و تخوصص البذور محولة إياها إلى تجارة، وتتحكم في الغذاء وفي توزيعه. و المسؤول الآخر هو الطبقة السياسية المتواطئة مع تلك الشركات.

ألم يشرع للدولة كي تتدخل في هذا المشكل؟ تم التشريع في أوربا لصالح الجوع! فالسياسة الزراعية المشتركة PAC تدعم الصناعة الغذائية و الملاك الزراعيين الكباركي يضخوا فائض إنتاجهم إلى بلدان الجنوب بأثمان منخفضة، ما يشكل منافسة غير شريفة بالنسبة لمنتجى تلك البلدان.

و ما ضرورة الإنتاج الفائض ؟

تفرض الصناعات الغذائية معاييرها على الاستهلاك. فنحن اليوم لا نستهلك منتوجا ما إلا إذا كان بشكل معين و حجم محدد، دون الأخذ بالحسبان كون عملية إنتاجه ، كي يصبح بتلك المعايير، ضارة بصحة المستهلكين. فالشركات تنتج تلبية للطلب و توفيرا لتلك المعايير فقط ، ما يؤدي إلى حوادث صحية غير متحكم بها.

هل من المكن إعادة هيكلة النظام الصناعي-الغذائي ؟

تم المضي قدما في المجالات البديلة نحو سياسات معادية لتلك المسيطرة على السوق، يتطلب الأمر سياسات مرتكزة على السيادة الغذائية يعود فيها القرار للمستهلكين و الفلاحين عن طريق سياسات μ

كيف ذلك؟

بسياسات القرب ، عن طريق الشراء مباشرة من الفلاحين ، و الحفاظ على التربة بطرق إيكولوجية، و إعادة العلاقة بين الريف و المدينة.

وهل ذلك قابل للتطبيق؟

هناك أكثر من مائة تحربة اليوم بكاطالونيا ، ما يؤكد القابلية للتطبيق.

مثل ماذا؟

التعاونيات البيو- زراعية : مواطنون متفقون و يشترون مباشرة من الفلاح المحلي. أو تجارب الحدائق الحضرية، أو شبكات المقايضة،أو البيع الفلاحي المباشر...كلها تجارب مضادة للتيار، ومن اللازم أن تنسق مع حركات اجتماعية أخرى.

وكيف يمكن تغيير القرار السياسي؟

إن أردنا أن نأكل أكلا سليما علينا مساءلة شكل الإنتاج الحالي و خلق الوعي. من الضروري التغيير الجذري لنظام الصناعة الغذائية و معه النظام الرأسمالي الذي يدعمه. و مفتاح ذلك هو: التعبئة الاجتماعية.

أليست البنوك الغذائية حلا؟

البنوك الغذائية ليست كافية للقضاء على الجوع وعلى سياسات إتلاف الأغذية، لأنها أمام الماساة الاجتماعية الحالية تقدم إسعافات أولية ومساعدات ظرفية، لكنها لا تؤدي إلى تغيير بنيوي.

و هذا ما يروق للصناعات الغذائية...

ما يشغل الصناعات الغذائية والأسواق التجارية الكبرى أكثر ، هو صورتها و ألا تتأثر سمعتها. لذا نجد بعض الأسواق التجارية تهب أغذية كإستراتيجية مقاولاتية تسويقية. و هذا لا يضع النموذج الإنتاجي محل تساؤل، باعتبار ذلك هو مكمن التغيير.

يبدو ذلك كله منطقيا.

هو كذلك.لكن نظام الصناعات الغذائية يرتكز على سلسلة خرافات ، تحكى لنا منذ البدء لشرعنته.لكنها خرافات و حقائق مطلقة و كلها أكاذيب غايتها إعطاء الأسبقية للمصالح الخاصة على حساب الاحتياجات الجماعية.

نشر الحوار بالإسبانية بموقع اليسار الإسباني المناهض للرأسمالية بالرابط التالي:

http://www.anticapitalistas.org/ El-alimento-se-produce-paraganar

إسثر فيفاس: من قادة اليسار المناهض للرأسمالية بالدولة الاسبانية- فرع الأممية الرابعة مهتمة بالمسألة الغذائية

تعريب: المناضل-ة

غاية إنتاج الغذاء الأرباح، لا التغذية



تجتاحنا نوبة غضب لا تطاق حين نعلم وجود أناس في العالم محرومين من الغذاء، لكن الأسوأ من ذلك يحصل حين نعرف بأن الإنتاج من الأغذية كاف، و أن جوع البعض ليس ناتجا عن خلل في الإنتاج بل في التوزيع.

حاورها: سيباستيان كارافيلي

لماذا هناك من البشر من يموتون جوعا؟

يستند مجتمعنا على جملة معتقدات وأساطير وحقائق مطلقة، وعلى رأسها أن هذا النظام هو وحده الممكن دون سواه، و بالتالي لا مخرج من الأزمة. فهم يوهموننا في مجال التغذية بأن هذا النموذج هو الأجدى للقضاء على الجوع في العالم...وهو في الواقع نظام لا ينتج إلا الجوع واللامساواة و المشاكل البيئية و زوال الفلاحين.

لم يعد الغذاء حقا بل أصبح سلعة تجارية محتكرة.

مثل السكن...

نعم. منطق الربح الاقتصادي هو ما يفسر عدم تمكن

مقابلة مع إسثر فيفاس



البشر من الحصول على الحاجات الأساسية، في عصر الوفرة. أي أن هناك أناسا بلا منازل ومنازل بلا أناس، والطعام يتم إتلافه بينما الناس جياع.

إنه منطق معكوس.

لن تأكل إن لم تتوافر لديك النقود الضرورية لشراء الغذاء مرتفع الثمن باطراد، نظرا للمضاربة التي يتعرض لها. يتعلق الأمر بمشكل سياسي في مجال التغذية، مثلما هو حاصل في مجالات أخرى. الجوع الحاصل لا علاقة له بالظواهر المناخية أو النزاعات المسلحة.

تصرح منظمة التغذية و الزراعة FAO ، أنه حاليا يتم إنتاج ما يكفي لتغذية ١٢ مليار نسمة. إذا أخذنا بعين الاعتبار أننا ٧ مليار، يعنى ذلك فائضا في الغذاء. لكن حسب نفس المنظمة، حوالي ٩٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع.

أي أن الغذاء يعطى فقط لمن يستطيع دفع

التتمة في الصفحة ٩ ١

من نحن

تيار اليسار الثوري في سوريا

هو مجموعة من المناضلين الات الماركسيين واليساريين الثوريين الذين انخرطوا مع الثورة الشعبية منذ لحظة اندلاعها. ويدعون الى اعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في السيرورة الثورية الجارية، دفاعا عن المصالح العامة والتاريخية للكادحين

ونعتمد على وثيقة برنامجية صدرت في تشرين الاول ٢٠١١ باسم البرنامج الانتقالي لليسار الثوري

ان الاشتراكية التي نعتقد بها تقوم وتستند على كفاح العمال والمأجورين والمهمشين والمضطهدين من أجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد، وعلى قدرتهم-هم أنفسهم- على التغيير الجذري من أجل بناء ((عالم أفضل ممكن)). وهي ليست مجرد أمنية طيبة أوطوبي رومانسية، بل هي إمكانية واقعية طالما يسود العالم نظام رأسمالي يقوم على مركزة الثروات والسلطات في يد حفنة من الرأسماليين على حساب غالبية من البشر الكادحين والمأجورين والمفقرين

وإذا كانت الحياة -والواقع- يأتيان كل يوم بجديد، فإن الأسس العامة- وبإختصار شديد-للاشتراكية التي نتبناها هي:

الرأسمالية نظام يعمل لمصلحة الأقلية المترفة في مواجهة مصلحة الأغلبية الكادحة.

يقوم النظام الرأسمالي، في جوهره، على الاستغلال وعلى نهب فائض القيمة من عموم العمال والكادحين، ومصدر ثروة الأغنياء الطائلة هو قوة عمل وبؤس الفقراء. وتتراكم الثروة في جانب والفقر والجوع والبؤس في جانب اخر. وليست الليبرالية الجديدة التي بدأت تشهدها بلادنا سوى الشكل الأكثر توحشاً لهذا النظام الرأسمالي العالمي . وهي نتاج أزمته ومحاولة وضع تكاليف هذه الأزمة، مرة أخرى، على كاهل الفقراء والمأجورين.

للاتصال وارسال المواد

frontline.left@yahoo.com

facebook http://www.facebook.com/groups

تيار اليسار الثوري في سوريا عنوان الانترنت http://syria.frontline.left.overblog.com

المقالات الموقعة لا تعبر بالضرورة عن رأي تيار اليسار الثوري في سوريا